



وَكَيْعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ.

١- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ وَأَبُو اسْمَاعِيلَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي (ح).  
وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ.

كُلُّهُمْ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ خُثَيْبِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ ابْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [أخرجه البخاري: ٥٨٤، ٥٨١٩].

١- ( ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُهَيْلِ ابْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ.

٢- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ مِينَاءَ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: نَهَى، عَنْ بَيْعَتَيْنِ: الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ، أَمَّا الْمَلَامَسَةُ فَأَنْ يَلْمَسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَ صَاحِبِهِ بِغَيْرِ تَأْمَلٍ، وَالْمُنَابَذَةُ أَنْ يَنْبِذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَهُ إِلَى الْآخَرِ، وَلَمْ يَنْظُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَى ثَوْبِ صَاحِبِهِ. [أخرجه البخاري: ٢١٩٩٣].

٣- (١٥١٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ) قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عَامِرُ ابْنُ سَعْدٍ ابْنُ أَبِي وَقَّاصٍ.

أَنْ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ بَيْعَتَيْنِ وَلَيْسَتَيْنِ: نَهَى، عَنِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ، وَالْمَلَامَسَةُ لَمَسُ الرَّجُلِ ثَوْبَ الْآخَرِ بِيَدِهِ بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ، وَلَا يَقْبِضُهُ إِلَّا بِذَلِكَ، وَالْمُنَابَذَةُ أَنْ يَنْبِذَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ ثَوْبَهُ وَيَنْبِذَ الْآخَرُ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَلَا تَرَاوُضٍ. (١) [أخرجه البخاري: ٢١٤٤، ٥٨٢٠، ٦٢٨٤، ٢١٤٧]. تقدم بقطعة لم

رد في هذه الطريق رقم: ٨٢٧.

(١) قوله: «ويكون ذلك بيعهما عن غير نظر ولا تراوض» معناه: بلا تأمل ورضى بعد التأمل والله أعلم.

٣- ( ) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، بِهَذَا

## ٢١- كتاب البيوع (١)

(١) قال الأزهري: تقول العرب بعت بمعنى: بعت ما كنت ملكته، وبعت بمعنى: اشتريته، قال: وكذلك شريت بالمعنيين، قال: وكل واحد يبيع ويبتاع لأن الثمن والمثلين كل منهما مبيع، وكذا قال ابن قتيبة يقول: بعت الشيء بمعنى: بعتته وبمعنى: اشتريته، وشريت الشيء بمعنى: اشتريته وبمعنى: بعتته، وكذا قاله آخرون من أهل اللغة، ويقال بعتته وابتعته فهو مبيع ومبيوع. قال الجوهري: كما يقول نخط ونخيوط. قال الخليل: المحذوف من مبيع واو مفعول؛ لأنها زائدة فهي أولى بالحذف. وقال الأخفش: المحذوف عين الكلمة. قال المازري: كلاهما حسن، وقول الأخفش أقيس، والابتياح الاشتراء وتبایعا وبایعته. ويقال: استبعت. أي: سألته البيع، وابتعت الشيء أي: عرضته للبيع، وبيع الشيء بكسر الباء وضمها ويوع لغة فيه، وكذلك القول في قيل وكيل.

## ١- باب إبطال بيع الملامسة والمنازعة

١- (١٥١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ يَحْيَى ابْنِ حَبَانَ، عَنِ الْأَعْرَجِ (١).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ. [أخرجه البخاري: ٢١٤٦، ٣٦٨، ٥٨٢١، ٢١٤٥]. وتقدم عند مسلم بقطعة لم ترد في هذه الطريق رقم: ٨٢٥.

(١) قوله في الإسناد الأول: «مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج» هكذا هو في جميع النسخ بيلادنا، وذكر القاضي أنه وقع في نسخهم من طريق عبد الغافر الفارسي مالك عن نافع عن محمد بن يحيى بن حبان بزيادة نافع قال: وهو غلط، وليس لنا نافع ذكر في هذا الحديث ولم يذكر مالك في الموطأ نافعاً في هذا الحديث، وأما نهيه ﷺ عن الملامسة والمنازعة فقد فسره في الكتب بأحد الأقوال في تفسيره، ولأصحابنا ثلاثة أوجه في تأويل الملامسة: أحدها تأويل الشافعي وهو أن يأتي بثوب مطوي أو في ظلمة فيلمسه المستام فيقول صاحبه: بعتك هو بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك إذا رأيته.

والثاني: أن يجعل نفس اللبس بيعاً فيقول: إذا لمسته فهو مبيع لك.

والثالث: أن يبيعه شيئاً على أنه متى ممسه انقطع خيار المجلس وغيره وهذا الحديث باطل على التأويلات كلها. وفي المنازعة ثلاثة أوجه أيضاً: أحدها: أن يجعل نفس النبذ بيعاً وهو تأويل الشافعي. والثاني: أن يقول بعتك فإذا نبذته إليك انقطع الخيار ولزم البيع. والثالث: المراد نبذ الحصة كما سنذكره إن شاء الله تعالى في بيع الحصة وهذا البيع باطل للغرر.

١- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا



الإسناد.

## ٢- باب بطلان بيع الحصة، والبيع الذي فيه غرر

٤- (١٥١٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو أَسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي أَبُو الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ (١).

(١) نهى النبي ﷺ عن بيع الحصة وبيع الغرر، أما بيع الحصة ففيه ثلاث تأويلات: أحدها: أن يقول: بعتك من هذه الأثواب ما وقعت عليه الحصة التي أرميها، أو بعتك من هذه الأرض من هنا إلى ما انتهت إليه هذه الحصة.

والثاني: أن يقول: بعتك على أنك بالخيار إلى أن أرمي بهذه الحصة.

والثالث: أن يجعل نفس الرمي بالحصة بيعاً فيقول: إذا رميت هذا الثوب بالحصة فهو مبيع منك بكذا.

وأما النهي عن بيع الغرر فهو أصل عظيم من أصول كتاب البيوع ولهذا قدمه مسلم، ويدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة كبيع الأبق والمعدوم والمجهول وما لا يقدر على تسليمه وما لم يتم ملك البائع عليه، وبيع السمك في الماء الكثير، واللبن في الضرع، وبيع الحمل في البطن، وبيع بعض الصبرة مبهماً، وبيع ثوب من أثواب، وشاة من شياه، ونظائر ذلك، وكل هذا يبيعه باطل؛ لأنه غرر من غير حاجة، وقد يحتمل بعض الغرر بيعاً إذا دعت إليه حاجة كالجهل بأساس الدار، وكما إذا باع الشاة الحامل والتي في ضرعها لبن فإنه يصح للبيع، لأن الأساس تابع للظاهر من الدار ولأن الحاجة تدعو إليه فإنه لا يمكن رؤيته، وكذا القول: في حمل الشاة ولبنها.

وكذلك أجمع المسلمون على جواز أشياء فيها غرر حقير منها: أنهم أجمعوا على صحة بيع الحبة المحشوة وإن لم يرشحوها، ولو بيع حشوها بانفراده لم يميز، وأجمعوا على جواز إجازة الدار والدابة والثوب ونحو ذلك شهراً، مع أن الشهر قد يكون الثلاثين يوماً وقد يكون تسعة وعشرين، وأجمعوا على جواز دخول الحمام بالأجرة مع اختلاف الناس في استعمالهم الماء وفي قدر مكنهم، وأجمعوا على جواز الشرب من السقاء بالعوض مع جهال قنر المشروب واختلاف عادة الشاربين وعكس هذا.

وأجمعوا على بطلان بيع الأجنة في البطون والطير في الهواء. قال العلماء: مدار البطلان بسبب الغرر والصحة مع وجوده على ما ذكرناه، وهو: أنه إن دعت حاجة إلى ارتكاب الغرر ولا يمكن الاحتراز عنه إلا بمسقة وكان الغرر حقيراً جاز البيع وإلا فلا.

وما وقع في بعض مسائل الباب من اختلاف العلماء في صحة البيع

فيها وفساده كبيع العين الغائبة مبني على هذه القاعدة، فبعضهم يرى أن الغرر حقير فيجمله كالمعدوم فيصح البيع، وبعضهم يراه ليس بحقير فيبطل البيع والله أعلم. وأعلم أن بيع الملامسة وبيع المتابذة وبيع جبل الحبل وبيع الحصة وعصب الفحل وأشباهها من البيوع التي جاء فيها نصوص خاصة هي داخلة في النهي عن بيع الغرر، ولكن أفردت بالذكر ونهي عنها لكونها من بياعات الجاهلية المشهورة والله أعلم.

## ٣- باب تحريم بيع جبل الحبل (١)

(١) فيه حديث ابن عمر: «أن النبي ﷺ نهى عن بيع جبل الحبل» هي بفتح الحاء والياء في الجبل وفي الحبل. قال القاضي: ورواه بعضهم بإسكان الباء في الأول. وهو قوله: جبل وهو غلط والصواب الفتح، قال أهل اللغة: الحبل هنا جمع حابل كظلم وظلمة وفاجر وفجرة وكتاب وكبة، قال الأخفش: يقال حبلت المرأة فهي حابل والجمع نسوة حبل. وقال ابن الأنباري: الماء في الحبل للمبالغة ووافقه بعضهم.

واتفق أهل اللغة على أن الجبل يختص بالأدميات، ويقال في غيرهن الحمل، يقال: حملت المرأة ولداً وحبلت بولد، وحملت الشاة سخله ولا يقال حبلت، قال أبو عبيد: لا يقال لشيء من الحيوان جبل إلا ما جاء في هذا الحديث، واختلف العلماء في المراد بالنهي عن بيع جبل الحبل فقال جماعة: هو البيع بشئ مؤجل إلى أن تلد الناقة وولد ولدها، وقد ذكر مسلم في هذا الحديث هذا التفسير عن ابن عمر، وبه قال مالك والشافعي ومن تابعهم، وقال آخرون: هو بيع ولد الناقة الحامل في الحال، وهذا تفسير أبي عبيدة معمر بن المثنى وصاحبه أبي عبيدة القاسم بن سلام وآخرين من أهل اللغة، وبه قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وهذا أقرب إلى اللغة، لكن الراوي هو ابن عمر وقد فسره بالتفسير الأول وهو أعرف، ومذهب الشافعي ومحققي الأصوليين: أن تفسير الراوي مقدم إذا لم يخالف الظاهر، وهذا البيع باطل على التفسيرين، أما الأول؛ فلأنه بيع بشئ مؤجل إلى أجل مجهول والأجل يأخذ قسطاً من الثمن. وأما الثاني؛ فلأنه بيع معدوم ومجهول وغير مملوك البائع وغير مقدور على تسليمه والله أعلم.

٥- (١٥١٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح).

و حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ..

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ نَهَى، عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبَلَةِ. [أخرجه البخاري: ٢١٤٣، ٢٢٥٦، ٣٨٤٣].

٦- ( ) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى (وَاللَّفْظُ لِرُحْمِ بْنِ زُهَيْرٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقُطَّانُ)، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتَّبِعُونَ لَحْمَ الْجَزُورِ إِلَى حَبْلِ الْحَبَلَةِ، وَحَبْلُ الْحَبَلَةِ أَنْ تَنْتَجِ النَّاقَةُ نَمَّ



عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ». [تقدم نفعه].

٩-(١٥١٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ)، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَسْمُ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ». [تقدم عند مسلم بدون زيادة «التصرية» برقم: ١٤١٣].

١٠-( ) وَحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْعَلَاءِ وَسهيل، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(١)</sup>، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح).

وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ (وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ)، عَنْ أَبِي حَازِمٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَسْتَأْمَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ.

وَفِي رِوَايَةِ الدُّورَقِيِّ: عَلَى سَيْمَةِ أَخِيهِ<sup>(٢)</sup>.

(١) قوله: «حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْعَلَاءِ وَسهيل عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ» هكذا هو في جميع النسخ عن أبيهما وهو مشكل؛ لأنَّ العلاء هو: ابن عبد الرحمن وسهيل هو: ابن أبي صالح وليس بأخ له، فلا يقال: «عن أبيهما» بكسر الباء بل كان حقه أن يقول: «عن أبيهما»، وينبغي أن يعتبر الموجود في النسخ: عن أبيهما بفتح الباء الموحدة ويكون ثنية أب على لغة من قال: هذان أبان ورأيت أبين فثناه بالآلف والنون وبالياء والنون، وقد سبق مثله في كتاب النكاح وأوضحنا هناك. قال القاضي: الرواية فيه عند جميع شيوخنا بكسر الباء قال: وليس هو بصواب؛ لأنهما ليسا أخوين، قال: ووقع في بعض الروايات: عن أبيهما، وهو الصواب، قال: وقال بعضهم في الأول: لعله عن أبيهما بفتح الباء.

(٢) قوله: «وَفِي رِوَايَةِ الدُّورَقِيِّ عَلَى سَيْمَةِ أَخِيهِ» هو بكسر السين وإسكان الياء وهي لغة في السوم ذكرها الجوهري وغيره من أهل اللغة. قال الجوهري: ويقال أنه تغال السيمة.

١١-( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ،

عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ.

تَحْمِلُ الَّتِي تَبَجَّتْ، فَتَهَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ ذَلِكَ.

٤- باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه،

وَسَوْمِهِ عَلَى سَوْمِهِ، وَتَحْرِيمِ النَّجَشِ، وَتَحْرِيمِ التَّصْرِيفِ

٧-(١٤١٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ<sup>(١)</sup>».

(١) قوله ﷺ: «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ» وفي رواية: «لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ» وفي رواية: «لَا يَسْمُ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ الْمُسْلِمِ» أما البيع على بيع أخيه فمثاله أن يقول لمن اشترى شيئاً في مدة الخيار: أفسخ هذا البيع وأنا أبيعك مثله بأرخص من ثمنه أو أجود منه بثمنه ونحو ذلك وهذا حرام، يحرم أيضاً الشراء على شراء أخيه وهو أن يقول للبائع في مدة الخيار: أفسخ هذا البيع وأنا أشتريه منك بأكثر من هذا الثمن ونحو هذا. وأما السوم على سوم أخيه فهو: أن يكون قد اتفق مالك السلعة والراغب فيها على البيع ولم يعقده فيقول الآخر للبائع: أنا أشتريه وهذا حرام بعد استقرار الثمن. وأما السوم في السلعة التي تباع فيمن يزيد فليس بحرام. وأما الخطبة على خطبة أخيه وسؤال المرأة طلاق أختها فسبق بيانهما واضحاً في كتاب النكاح.

وسبق هنالك أن الرواية «لَا يَبِيعُ وَلَا يَخْطُبُ» بالرفع على سبيل الخبر الذي يراد به النهي، وذكرنا أنه أبلغ، واجمع العلماء على منع البيع على بيع أخيه والشراء على شرائه والسوم على سومه، فلو خالف وعقد فهو عاص وينعقد البيع، هذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وآخرين. وقال داود: لا ينعقد. وعن مالك روايتان كاللهذين وجمهورهم على إباحة البيع والشراء فيمن يزيد. وقال الشافعي: وكرهه بعض السلف.

وأما النجش فنون مفتوحة ثم جيم ساكنة ثم شين معجمة وهو: أن يزيد في ثمن السلعة لا لرغبة فيها بل لخدع غيره ويفرغ ليزيد ويشتريها وهذا حرام بالإجماع والبيع صحيح والائتم مختص بالنجاش إن لم يعلم به البائع، فإن واطأه على ذلك أئماً جميعاً، ولا خيار للمشتري إن لم يكن من البائع مواطأة، وكذا إن كانت في الأصح؛ لأنه قصر في الاعتراض. وعن مالك رواية أن: البيع باطل وجعل النهي عنه مقتضياً للفساد، وأصل النجش الاستتارة ومنه نجشت الصيد أنجسته بضم الجيم نجشاً إذا استترته، سمي النجاش في السلعة ناجشاً؛ لأنه يثير الرغبة فيها ويرفع ثمنها. وقال ابن قتيبة: أصل النجش الختل وهو الخداع، ومنه قيل للصائد ناجش لأنه يخلل الصيد ويختال له، وكل من استثار شيئاً فهو ناجش. وقال الهروي: قال أبو بكر النجش: المدح والإطراء، وعلى هذا معنى الحديث: لا يمدح أحدكم السلعة ويزيد في ثمنها بلا رغبة، والصحيح الأول.

٨-( ) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى (وَاللَّفْظُ

لِزُهَيْرٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ.



عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَتْلَقَى الرُّكْبَانُ بَيْعًا، وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُم عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ<sup>(١)</sup> وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتِاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا، فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ». [أخرجه البخاري: ٢١٤٨، ٢١٥٠].

(١) قوله ﷺ: «ولا تصروا الإبل» هو بضم التاء وفتح الصاد ونصب الإبل من التصرية وهي الجمع، يقال: صرى يصري تصرية وصراها يصريها تصرية فهي مصرة كفشاها يغشها تغشية فهي مغشاة، وزكاها يزكيها تركية فهي مزكاة. قال القاضي: ورويناه في غير صحيح مسلم عن بعضهم: لا تصروا بفتح التاء وضم الصاد من الصر، قال: وعن بعضهم لا تصر الإبل بضم التاء من تصرى بغير واو بعد الراء ويرفع الإبل على ما لم يسم فاعله من الصر أيضاً وهو ربط أخلافها والأول هو الصواب المشهور، ومعناه: لا تجمعوا اللبن في ضرعها عند إرادة ييمها حتى يعظم ضرعها فيظن المشتري أن كثرة لبنها عادة لها مستمرة، ومنه قول العرب: صربت الماء في الحوض أي: جمعته، وصرى الماء في ظهره أي حبسه فلم يتروج.

قال الخطابي: اختلف العلماء وأهل اللغة في تفسير المصرة وفي اشتقاقها فقال الشافعي: التصرية أن يربط أخلاف الناقة أو الشاة ويترك حلبها اليومين والثلاثة حتى يجمع لبنها فيزيد مشتريها في ثمنها بسبب ذلك لظنه أنه عادة لها. وقال أبو عبيد: هو من صرى اللبن في ضرعها أي: حقنه فيه، وأصل التصرية حبس الماء. قال أبو عبيد: ولو كانت من الربط لكانت مصرورة أو مصررة. قال الخطابي: وقول أبي عبيد حسن وقول الشافعي صحيح. قال: والعرب تصر ضرع الحلويات، واستدل لصحة قول الشافعي بقول العرب: لا يحسن الكر. إنما يحسن الحلب والصر. وقول مالك بن نويرة:

فقلت لقومى هذه صدقاتكم مصررة أخلافها لم تجرد  
قال: ويحتمل أن أصل المصرة مصرورة أبدلت إحدى الراءين ألفاً كقوله تعالى: «خاب من دساها» أي دسها، كرهوا اجتماع ثلاثة أحرف من جنس. وأعلم أن التصرية حرام سواء تصرية الناقة والبقرة والشاة والجارية والفرس والأتان وغيرها؛ لأنه غش وخداع وبيعها صحيح مع أنه حرام، وللمشتري الخيار في إمسакها وردها ومنوضحه في الباب الآتي إن شاء الله تعالى، وفيه دليل على تخريم التلبيس في كل شيء وأن البيع من ذلك ينعقد وأن التلبيس بالفعل حرام كالتلبيس بالقول.

١٢- ( ) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنِ التَّلْقِي لِلرُّكْبَانِ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَأَنْ تَسَالَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ اخْتِبَاهَا، وَعَنِ النَّجْشِ، وَالتَّصْرِيقِ، وَأَنْ يَسْتَأْمَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمٍ أَخِيهِ. [أخرجه البخاري: ٢٧٢٧].

١٢- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ (ح).  
وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

فِي حَدِيثِ غُنْدَرٍ وَوَهْبٍ: نَهَى.

وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الصَّمَدِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاذٍ، عَنْ شُعْبَةَ.

١٣- (١٥١٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنِ النَّجْشِ. [أخرجه البخاري: ٢١٤٢، ٦٩٦٣].

### ٥- باب تخريم تلقى الجلب<sup>(١)</sup>

(١) قوله: «أن رسول الله ﷺ نهى أن يتلقى السلع حتى تبلغ الأسواق». وفي رواية: «نهى عن التلقي». وفي رواية: «نهى عن تلقي البيوع». وفي رواية: «أن يتلقى الجلب» وفي رواية: «لا تلقوا الجلب فمن تلقى فاشترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار» وفي رواية: «نهى أن يتلقى الركبان».

١٤- (١٥١٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى (يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ) (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُمرَ، حَدَّثَنَا أَبِي.

كُلُّهُمْ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تَتْلَقَى السُّلَعُ حَتَّى تَبْلُغَ الْأَسْوَاقَ، وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ عُمرَ.

وقال الآخَرَانِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى، عَنِ التَّلْقِي. [أخرجه البخاري: ٢١٦٥. وقد تقدم بقطعة لم ترد في هذه الطريق برقم: ١٤١٢].

١٤- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

١٥- (١٥١٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَبَارَكٍ، عَنِ الثَّيْبِيِّ، عَنْ أَبِي عُمَانَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ نَهَى، عَنِ تَلْقَى الْبُيُوعِ. [أخرجه البخاري: ٢١٤٩، ٢١٦٤].

١٦- (١٥١٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْنٌ، عَنْ



هشام، عن ابن سيرين.

### ٦- باب تحريم بيع الحاضر للبائدي<sup>(١)</sup>

عن أبي هريرة، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يتلقى الجلب.

(١) قوله: «نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد».

وفي رواية: «قال طاوس لابن عباس: ما قوله حاضر لباد؟ قال: لا يكن له سمساراً».

وفي رواية: «لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض».

وفي رواية عن أنس: «نهينا أن يبيع حاضر لباد وإن كان أخاه أو أباه». هذه الأحاديث تتضمن تحريم بيع الحاضر للبائدي، وبه قال الشافعي والأكثرون، قال أصحابنا: والمراد به أن يقدم غريب من البادية أو من بلد آخر بمتاع نعم الحاجة إليه لبيعه بسعر يومه فيقول له البائدي: اتركه عندي لأبيعه على التدرج بأعلى.

قال أصحابنا: وإنما يحرم بهذه الشروط وبشرط أن يكون عالماً بالنهاي، فلو لم يعلم النهي أو كان المتاع مما لا يحتاج في البلد ولا يؤثر فيه لقلة ذلك المجلوب لم يحرم، ولو خالف وبيع الحاضر للبائدي صح البيع مع التحريم، هذا مذهبنا وبه قال جماعة من المالكية وغيرهم. وقال بعض المالكية: يفسخ البيع ما لم يفت. وقال عطاء ومجاهد وأبو حنيفة: يجوز بيع الحاضر للبائدي مطلقاً لحديث: «الدين النصيحة» قالوا: وحديث النهي عن بيع الحاضر للبائدي منسوخ، وقال بعضهم: إنه على كراهة التنزيه بمجرد الدعوى.

١٨- (١٥٢٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَائِدٍ». [تقدم تخريج: ١٤١٣. وقد تقدم بطوله عند مسلم برقم: ١٤١٣].

وقال زهير، عن النبي ﷺ، أنه نهى أن يبيع حاضر لباد. ١٩- (١٥٢١) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَتَلَقَّى الرُّكْبَانُ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَائِدٍ، قَالَ: فَقُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: حَاضِرٌ لِبَائِدٍ؟ قَالَ: لَا يَكُنْ لَهُ سَمْسَاراً. [أخرجه البخاري: ٢١٥٨، ٢١٦٣، ٢٢٧٤].

٢٠- (١٥٢٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَائِدٍ».

١٧- ( ) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي هِشَامُ الْقُرْدُوسِيُّ<sup>(١)</sup>، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ، فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ، السُّوقَ<sup>(٢)</sup>، فَهُوَ بِالْخِيَارِ<sup>(٣)</sup>».

(١) قوله: «أخبرني هشام القردوسي» هو بضم القاف والدال وإسكان الراء بينهما منسوب إلى القرايس قبيلة معروفة والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: «أتى سيده» أي: مالكة البائع. وفي هذه الأحاديث تحريم تلقي جلب وهو مذهب الشافعي ومالك والجمهور. وقال أبو حنيفة والأوزاعي: يجوز التلقي إذا لم يضر بالناس فإن أضر كره والصحيح الأول للنهي الصريح. قال أصحابنا: وشروط التحريم أن يعلم النهي عن التلقي ولو لم يقصد التلقي بل خرج لشغل فاشترى منه ففي تحريمه وجهان لأصحابنا وقولان لأصحاب مالك: أحدهما عند أصحابنا التحريم لوجود المعنى، ولو تلقاهم وباعهم ففي تحريمه وجهان، وإذا حكمنا بالتحريم فاشترى صح العقد.

قال العلماء: وسبب التحريم إزالة الضرر عن الجالب وصيانته ممن يئذعه. قال الإمام أبو عبد الله المازري: فإن قيل المنع من بيع الحاضر للبائدي سببه الفرق بأهل البلد، واحتمل فيه غبن البائدي والمنع من التلقي أن لا يغبن البائدي، ولهذا قال ﷺ: «فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار» فالجواب: أن الشرع ينظر في مثل هذه المسائل إلى مصلحة الناس، والمصلحة تقتضي أن ينظر للجماعة على الواحد لا للواحد على الواحد، فلما كان البائدي إذا باع بنفسه انتفع جميع أهل السوق واشتروا رخصاً فانتفع به جميع سكان البلد نظر الشرع لأهل البلد على البائدي، ولما كان في التلقي إنما ينتفع المتلقي خاصة وهو واحد في قبالة واحد لم يكن في إياحة التلقي مصلحة لا سيما وينضاف إلى ذلك علة ثانية وهي لحوق الضرر بأهل السوق في انفراد المتلقي عنهم بالرخص وقطع المواد عنهم وهم أكثر من المتلقي، فنظر الشرع لهم عليه فلا تناقض بين المسالتين بل هما متفقتان في الحكمة والمصلحة والله أعلم.

(٣) وأما قوله ﷺ: «فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار» قال أصحابنا: لا خيار للبائع قبل أن يقدم ويعلم السعر، فإذا قدم فإن كان الشراء بأرخص من سعر البلد ثبت له الخيار سواء أخبر المتلقي بالسعر كاذباً أم لم يخبر، وإن كان الشراء بسعر البلد أو أكثر فوجهان: الأصح لا خيار له لعدم الغبن. والثاني: ثبوته لإطلاق الحديث والله أعلم.



دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقِ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ».

غَيْرَ أَنْ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى: «يُرْزَقُ».

٢٠- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ، قَالَا:

حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٢١- (١٥٢٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ،

عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: نَهَيْتُنَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِيَابِدٍ، وَإِنْ

كَانَ أَخَاهُ أَوْ أَبَاهُ. [أخرجه البخاري: ٢١٦١].

٢٢- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ،

عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسِ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ

مُحَمَّدٍ، قَالَ:

قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: نَهَيْتُنَا، عَنْ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِيَابِدٍ.

## ٧- باب حُكْمِ بَيْعِ الْمَصْرَاءِ<sup>(١)</sup>

(١) قد سبق بيان التصرية وبيان معنى قوله ﷺ: «لا تصروا والإبل والغنم» في باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه.

قوله ﷺ: «من اشترى شاة مصراة فليقلب بها فليحلبها فإن رضي حلابها أمسكها وإلا ردها ومعها صاع تمر». وفي رواية: «من ابتاع شاة مصراة فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام إن شاء أمسكها وإن شاء ردها ورد معها صاعاً من تمر». وفي رواية: «من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فإن شاء ردها ومعها صاعاً من طعام لا سمراء». وفي رواية: «من اشترى شاة مصراة فهو بخير النظرين إن شاء أمسكها وإن شاء ردها وصاعاً من تمر لا سمراء». وفي رواية: «إذا ما أحذكم اشترى لقحة مصراة أو شاة مصراة فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إما هي وإلا فليردها وصاعاً من تمر».

أما المصراة واشتقاقها فسبق بيانها في الباب المذكور.

وأما اللقحة فبكسر اللام ويفتحها وهي: الناقة القرية العهد بالولادة نحو شهرين أو ثلاثة والكسر أفصح، والجماعة لقح كقرية وقرب، والسمراء بالسين المهملة هي الخنطة، وقد سبق أن التصرية حرام، وأن في هذه الأحاديث مع تحريمها يصح البيع، وأنه يثبت الخيار في سائر البيوع المشتملة على تدليس بأن سود شعر الجارية الشابة أو جعد شعر السبطة ونحو ذلك. واختلف أصحابنا في خيار المشتري المصراة هل هو على الفور بعد العلم أو يمتد ثلاثة أيام؟ فقيل: يمتد ثلاثة أيام لظاهر هذه الأحاديث، والأصح عندهم أنه على الفور، ويحملون التقييد بثلاثة أيام في بعض الأحاديث على ما إذا لم يعلم أنها مصراة إلا في ثلاثة أيام، لأن الغالب أنه لا يعلم فيما دون ذلك، فإنه إذا نقص لبنها في اليوم الثاني عن الأول احتمل كون

النقص لعارض من سوء مراعاها في ذلك اليوم أو غير ذلك، فإذا استمر كذلك ثلاثة أيام علم أنها مصراة، ثم إذا اختار رد المصراة بعد أن حلبها ردها وصاعاً من تمر، سواء كان اللبن قليلاً أو كثيراً، سواء كانت ناقة أو شاة أو بقرة.

هذا مذعبنا وبه قال مالك والليث وابن أبي ليلى وأبو يوسف وأبو ثور وفقهاء المحدثين وهو الصحيح الموافق للسنة. وقال بعض أصحابنا: يرد صاعاً من قوت البلد ولا يختص بالتمر. وقال أبو حنيفة وطائفة من أهل العراق وبعض المالكية ومالك في رواية غريبة عنه: يردها ولا يرد صاعاً من تمر، لأن الأصل أنه إذا أتلّف شيئاً لغيره رد مثله إن كان مثلياً وإلا فقيمته، وأما جنس آخر من العروض فخلاف الأصول.

وأجاب الجمهور عن هذا: بأن السنة إذا وردت لا يعترض عليها بالمعقول، وأما الحكمة في تقييده بصاع التمر فلأنه كان غالب قوتهم في ذلك الوقت فاستمر حكم الشرع على ذلك، وإنما لم يجب مثله ولا قيمته، بل وجب صاع في القليل والكثير ليكون ذلك حذاً يرجع إليه ويزول به التخاصم.

وكان ﷺ حريصاً على رفع الخصام والمنع من كل ما هو سبب له، وقد يقع بيع المصراة في البوادي والقرى وفي مواضع لا يوجد من يعرف القيمة ويعتمد قوله فيها، وقد يتلف اللبن ويتنازعون في قتلته وكثرته وفي عينه فجعل الشرع لهم ضابطاً لا نزاع معه وهو صاع تمر، ونظير هذا الدية فإنها مائة بعير، ولا يختلف باختلاف حال القتل قطعاً للنزاع، ومثله الغرة في الجنابة على الجنين سواء كان ذكراً أو أنثى تمام الخلق أو ناقصه جيلاً كان أو قبيحاً، ومثله الجبران في الزكاة بين الشيتين جعله الشرع شاتين أو عشرين درهماً قطعاً للنزاع سواء كان التفاوت بينهما قليلاً أو كثيراً. وقد ذكر الخطابي وآخرون نحو هذا المعنى والله أعلم.

فإن قيل: كيف يلزم المشتري رد عوض اللبن مع أن الخراج بالضمأن؟ وأن من اشترى شيئاً معيماً ثم علم العيب فرد به لا يلزمه رد الغلة والاكساب الحاصلة في يده.

فالجواب أن اللبن ليس من الغلة الحاصلة في يد المشتري، بل كان موجوداً عند البائع وفي حالة العقد، ووقع العقد عليه وعلى الشاة جميعاً فهما مبيعان بشمن واحد وتعتذر رد اللبن لاختلافه بما حدث في ملك المشتري فوجب رد عوضه والله أعلم.

٢٣- (١٥٢٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ ابْنُ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ مُوسَى ابْنِ يَسَارٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى شَاةً مَصْرَاءً فَلْيَنْقَلِبْ بِهَا، فَلْيَحْلِبْهَا، فَإِنْ رَضِيَ حِلَابَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِلَّا رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ تَمَرٍ».

٢٤- ( ) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (يَعْنِي ابْنَ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ)، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ.



عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتِاعَ شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، إِنْ شَاءَ امْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا، وَزَدَ مَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ».

٢٩- (١٥٢٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ (ح).

٢٥- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ جَبَلَةَ ابْنُ أَبِي رَوَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ (يَعْنِي الْعَقَدِيَّ)، حَدَّثَنَا قُرَّةٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ.

وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَقُتَيْبَةُ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَمْرٍو ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، لَا سَمْرَاءَ».

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتِاعَ طَعَاماً فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ».

٢٦- ( ) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ.

٢٩- ( ) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَاحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح) ..

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِنْ شَاءَ امْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا، وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ، لَا سَمْرَاءَ».

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ (وَهُوَ الشُّرَيْ)، كِلَاهُمَا، عَنْ عَمْرٍو ابْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٢٧- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٠- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ (قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ)، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى مِنَ الْغَنَمِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ».

٢٨- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ ابْنِ مُنْبِهِ، قَالَ:

هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَا اخَذَكُمْ اشْتَرَى لِفَحَةٍ مُصْرَاءَ أَوْ شَاةَ مُصْرَاءَ، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَخْلُبُهَا، إِمَّا هِيَ، وَإِلَّا فَلْيُرُدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ».

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ابْتِاعَ طَعَاماً فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ».

قال ابن عباس: وأحسب كل شيء بمنزلة الطعام. [أخرجه البخاري: ٢٦٣٢].

٣١- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ)، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ابْتِاعَ طَعَاماً فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ».

فَقُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: لِمَ؟ فَقَالَ: أَلَا تَرَاهُمْ يَتَبَايَعُونَ بِالنَّعْبِ، وَالطَّعَامِ مُرْجَأاً؟<sup>(١)</sup>

وَلَمْ يَقُلْ أَبُو كُرَيْبٍ: مُرْجَأاً.

(١) قوله ﷺ: «من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه» قال ابن عباس: وأحسب كل شيء مثله. وفي رواية: «حتى يقبضه». وفي رواية: «من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يكتاله فقلت لابن عباس: لم؟ قال: ألا تراهم يتبايعون بالذهب والطعام مرجأ». وفي رواية ابن عمر قال: (كنا في زمان رسول الله ﷺ نبتاع الطعام فيبعث علينا من يأمرنا بانتقاله من المكان الذي ابتعناه فيه إلى مكان سواه قبل أن نبيعه). وفي رواية: «كنا نشترى الطعام من الركبان جزافاً فنهانا رسول الله ﷺ أن نبيعه حتى ننقله من مكانه» وفي رواية عن ابن عمر: «أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ إذا اشتروا طعاماً جزافاً أن يبيعه في مكانه حتى يحولوه». وفي رواية: (رأيت الناس في عهد رسول الله ﷺ إذا ابتاعوا الطعام جزافاً يضربون أن

٨- باب بطلاق بيع المبيع قبل القبض<sup>(١)</sup>

(١) قوله: (مرجأ) أي مؤخرأ ويجوز همزه وترك همزه، والجزاف بكسر الجيم ضمها وفتحها ثلاث لغات الكسر أفصح وأشهر وهو البيع بلا كيل ولا وزن ولا تقدير، وفي هذا الحديث جواز بيع الصبرة جزافاً وهو مذهب الشافعي.



٣٥- (١٥٢٦) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ نَافِعٍ.  
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ وَيَقْبِضَهُ».

٣٦- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَقَالَ عَلِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دِينَارٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ». [أخرجه البخاري: ٢١٣٣، ٢١٣٦، وقد تقدم باقي تخريجه].

٣٧- (١٥٢٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُمْ كَانُوا يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذَا اشْتَرَوْا طَعَامًا جَزَافًا، أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يُحَوَّلُوهُ. [أخرجه البخاري: ٢١٣١، ٢١٣٧، ٦٨٥٢، تقدم تخريجه].

٣٨- ( ) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

أَنْ أَبَاهُ قَالَ: قَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذَا ابْتَاغُوا الطَّعَامَ جَزَافًا، يُضْرَبُونَ فِي أَنْ يَبِيعُوهُ<sup>(١)</sup> فِي مَكَانِهِمْ، وَذَلِكَ حَتَّى يُؤْوُوهُ إِلَى رَحَالِهِمْ.

قال ابن شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ.

أَنْ أَبَاهُ كَانَ يَشْتَرِي الطَّعَامَ جَزَافًا، فَيَحْمِلُهُ إِلَى أَهْلِهِ.

(١) قوله: (كانوا يضربون إذا باعوه) يعني قبل قبضه. هذا دليل على أن ولي الأمر يعزر من تعاطي بيعاً فاسداً، ويعززه بالضرب وغيره مما يراه من العقوبات في البدن على ما تقرر في كتب الفقه.

٣٩- (١٥٢٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ عَُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حَبَابٍ، عَنِ الضُّحَّاكِ ابْنِ عَثْمَانَ، عَنْ بُكَيْرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْأَشْجُعِ، عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ يَسَارٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ».

قال الشافعي وأصحابه: بيع الصبرة من الحنطة والتمر وغيرهما جزافاً صحيح وليس بحرام، وهل هو مكروه؟ فيه قولان للشافعي أحدهما مكروه كراهة تنزيه، والثاني ليس بمكروه، قالوا: والبيع بصبرة الدراهم جزافاً حكمه كذلك، ونقل أصحابنا عن مالك أنه لا يصح البيع إذا كان بائع الصبرة جزافاً يعلم قدرها، وفي هذه الأحاديث النهي عن بيع المبيع حتى يقبضه البائع، واختلف العلماء في ذلك فقال الشافعي: لا يصح بيع المبيع قبل قبضه سواء كان طعاماً أو عقاراً أو متقولاً أو نقداً أو غيره. وقال عثمان البتي: يجوز في كل مبيع. وقال أبو حنيفة: لا يجوز في كل شيء إلا العقار. وقال مالك: لا يجوز في الطعام ويجوز فيما سواه ووافقه كثيرون. وقال آخرون: لا يجوز في المكمل والموزون ويجوز فيما سواهما.

أما مذهب عثمان البتي فحكمه المازري والقاضي ولم يحكمه الأكثرون بل نقلوا الإجماع على بطلان بيع الطعام المبيع قبل قبضه، قالوا: وإنما الخلاف فيما سواه فهو شاذ متروك والله أعلم.

٣٢- (١٥٢٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ». [أخرجه البخاري: ٢١٢٤، ٢١٢٦، وسأني بعد الحديث ١٥٢٧].

٣٣- (١٥٢٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَبْتَاعُ الطَّعَامَ، فَيَبِيعُ عَلَيْنَا مَنْ يَأْمُرُنَا بِاتِّعَالِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتَعْنَاهُ فِيهِ، إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ، قَبْلَ أَنْ نَبِيعَهُ. [أخرجه البخاري: ٢١٢٣، ٢١٦٦، ٢١٦٧، وسأني بعد الحديث ١٥٢٦].

٣٤- (١٥٢٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَيْرٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ». [وقدم تخريجه وسأني بعد].

٣٤- (١٥٢٧) قَالَ: وَكُنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ جَزَافًا، فَتَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ، حَتَّى نَقْلَهُ مِنْ مَكَانِهِ. [وقدم تخريجه وسأني بعد].



وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ «مَنْ ابْتَاعَ».

أَخْبَرَهُ قَالَ:

سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصَّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ، لَا يُعْلَمُ مَكِيلَتُهَا، بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر» هذا تصريح بتحريم بيع التمر بالتمر حتى يعلم المائلة، قال العلماء: لأن الجهل بالمائلة في هذا الباب كحقيقة المفاضلة لقوله ﷺ: «إلا سواء بسواء»، ولم يحصل تحقق المساواة مع الجهل، وحكم الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير وسائر الربويات إذا بيع بعضها ببعض حكم التمر بالتمر والله أعلم.

٤٢- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ..

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ: مِنَ التَّمْرِ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ.

١٠- باب ثبوت خيار المجلس للمبتاعين

٤٣- (١٥٣١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْبَيْعَانِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ، مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ<sup>(١)</sup>»، [أخرجه البخاري: ٢١٠٧، ٢١٠٩، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٦ معلقاً].

(١) قوله ﷺ: «البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار» هذا الحديث دليل لثبوت خيار المجلس لكل واحد من المتبايعين بعد انعقاد البيع حتى يتفرقا من ذلك المجلس بأبدانهما، وبهذا قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم عن قال به علي بن أبي طالب وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وأبو برة الأسلمي وطاوس وسعيد بن المسيب وعطاء وشريح القاضي والحسن البصري والشعبي والزهري والأوزاعي وابن أبي ذئب وسفيان بن عيينة والشافعي وابن المبارك وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور وأبو عبيد والبخاري وسائر المحدثين وآخرون. وقال أبو حنيفة ومالك: لا يثبت خيار المجلس بل يلزم البيع بنفس الإيجاب والقبول وبه قال ربيعة وحكي عن النخعي وهو رواية عن الثوري، وهذه الأحاديث الصحيحة ترد على هؤلاء وليس لهم عنها جواب صحيح، والصواب: ثبوته كما قاله الجمهور والله أعلم.

(٢) وأما قوله ﷺ: «إلا بيع الخيار» ففيه ثلاثة أقوال ذكرها أصحابنا

٤٠- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْخَارِثِ الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ بُكَيْرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْأَشْجَعِ، عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ يَسَارٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ لِمَرْوَانَ: أَخْلَلْتَ بَيْعَ الرُّبَا، فَقَالَ مَرْوَانُ: مَا فَعَلْتُ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَخْلَلْتَ بَيْعَ الصَّكَاكِ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يُسْتَوْفَى، قَالَ: فَخَطَبَ مَرْوَانَ النَّاسَ، فَتَنَهَى، عَنْ بَيْعِهَا<sup>(١)</sup>.

قَالَ سُلَيْمَانُ: فَتَنَظَرْتُ إِلَى حَرَسٍ يَأْخُذُونَهَا مِنْ أَيْدِي النَّاسِ.

(١) قوله: (قال أبو هريرة لمروان: أخللت بيع الصكاك وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يستوفى فخطب مروان الناس فنهى عن بيعها) الصكاك جمع صك وهو الورقة المكتوبة بدين ويجمع أيضاً على صكوك، والمراد هنا الورقة التي تخرج من ولي الأمر بالرزق لمستحقه بان يكتب فيها للإنسان كذا وكذا من طعام أو غيره فيبيع صاحبها ذلك لإنسان قبل أن يقبضه.

وقد اختلف العلماء في ذلك والأصح عند أصحابنا وغيرهم جواز بيعها. والثاني منعها فمن منعها أخذ بظاهر قول أبي هريرة وبمجمته، ومن أجازها تناول قضية أبي هريرة على أن المشتري ممن خرج له الصك باعه لثالث قبل أن يقبضه المشتري، فكان النهي عن البيع الثاني لا عن الأول، لأن الذي خرجت له مالك لذلك ملكاً مستقراً وليس هو بمشتري فلا يمتنع بيعه قبل القبض كما لا يمتنع بيعه ما ورثه قبل قبضه.

قال القاضي عياض بعد أن تأوله على نحو ما ذكرته: وكانوا يتابعونها ثم يبيعها المشترون قبل قبضها فنهوا عن ذلك، قال: فبلغ عمر بن الخطاب فردّه عليه وقال: لا تبع طعاماً ابتعت حتى تستوفيه انتهى. هذا تمام الحديث في الموطأ، وكنا جاء الحديث مفسراً في الموطأ أن صكوكاً خرجت للناس في زمن مروان بطعام فتبايع الناس تلك الصكوك قبل أن يستوفوها، وفي الموطأ ما هو أبين من هذا وهو أن حكيم بن حزام ابتاع طعاماً أمر به عمر بن الخطاب ﷺ فباع حكيم الطعام الذي اشتراه قبل قبضه والله أعلم.

٤١- (١٥٢٩) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ..

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا ابْتَعْتَ طَعَاماً، فَلَا تَبِعْهُ حَتَّى تُسَوِّفَهُ».

٩- باب تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر

٤٢- (١٥٣٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو ابْنِ سَرْحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ



وغيرهم من العلماء:

أصحها: أن المراد التخيير بعد تمام العقد قبل مفارقة المجلس، وتقديره: يثبت لهما الخيار ما لم يتفرقا إلا أن يتخيرا في المجلس ويختارا إمضاء البيع فيلزم البيع بنفس التخيير ولا يدوم إلى المفارقة.

والقول الثاني: أن معناه: إلا يبعأ شرط فيه خيار الشرط ثلاثة أيام أو دونها فلا ينقضي الخيار فيه بالمفارقة بل يبقى حتى تنقضي المدة المشروطة.

والثالث معناه: إلا يبعأ شرط فيه أن لا خيار لهما في المجلس فيلزم البيع بنفس البيع ولا يكون فيه خيار.

وهذا تأويل من يصحح البيع على هذا الوجه، والأصح عند أصحابنا بطلانه بهذا الشرط، فهذا تنقيح الخلاف في تفسير هذا الحديث، واتفق أصحابنا على ترجيح القول الأول وهو المنصوص للشافعي ونقلوه عنه وأبطل كثير منهم ما سواه وغلطوا قائله، ومن رجحه من المحدثين البيهقي ثم بسط دلائله وبين ضعف ما يعارضها ثم قال: وذهب كثير من العلماء إلى تضعيف الأثر المنقول عن عمر رضي الله عنه البيع صفقة أو خيار، وأن البيع لا يجوز فيه شرط قطع الخيار، وأن المراد ببيع الخيار التخيير بعد البيع أو بيع شرط فيه الخيار ثلاثة أيام، ثم قال: والصحيح أن المراد التخيير بعد البيع لأن نافعاً ربما عبر عنه ببيع الخيار وربما فسر به، ومن قال بتصحيح هذا أبو عيسى الترمذي، ونقل ابن المنذر في الإشراف هذا التفسير عن الثوري والأوزاعي وابن عينة وعبد الله بن الحسن العنبري والشافعي وإسحاق بن راهويه والله أعلم.

٤٣- ( ) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ) (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي.

كُلُّهُمْ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ (وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ).

جَمِيعاً، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا الضُّحَّاكُ.

كِلَاهُمَا، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوُ حَدِيثِ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

٤٤- ( ) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثُ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا تَبَاعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، وَكَانَا جَمِيعاً، أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَاعَا عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ»<sup>(١)</sup>، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَاعَا وَلَمْ يَتَرَكَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ، فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ».

(١) قوله ﷺ: «إِذَا تَبَاعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعاً أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَاعَا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ» ومعنى أو يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ: أن يقول له: اختر إمضاء البيع فإذا وجب البيع أي: لزم وانبرم، فإن خير أحدهما الآخر فسكت لم ينقطع خيار الساكت، وفي انقطاع خيار القائل وجهان لأصحابنا: أصحهما الانقطاع لظاهر لفظ الحديث.

٤٥- ( ) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلَاهُمَا، عَنْ سُفْيَانَ.

قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَمَلَى عَلَى نَافِعٍ.

سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَبَاعَ الْمُتَبَاعَانِ بِالْبَيْعِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مِنْ بَيْعِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا، عَنْ خِيَارٍ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا، عَنْ خِيَارٍ، فَقَدْ وَجِبَ».

زَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رَوَاتِهِ: قَالَ نَافِعٌ: فَكَانَ إِذَا تَبَاعَ رَجُلَانِ فَأَرَادَ أَنْ لَا يَقْبِلَهُ، قَامَ فَمَشَى هُنَيْئَةً، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: «فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا تَبَاعَ رَجُلَانِ فَأَرَادَ أَنْ لَا يَقْبِلَهُ قَامَ فَمَشَى هُنَيْئَةً ثُمَّ رَجَعَ» هكذا هو في بعض الأصول هنية بتشديد الياء غير مهموز، وفي بعضها هنية بتخفيف الياء وزيادة هاء أي: شيئاً يسيراً، وقوله: فأراد أن لا يقبله أي: لا ينسخ البيع، وفي هذا دليل على أن التفرق بالأبدان كما فسر ابن عمر الراوي، وفيه رد على تأويل من تناول التفرق على أنه التفرق بالقول وهو لفظ البيع.

٤٦- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دِينَارٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ بَيْعَيْنِ



(١) أما قوله ﷺ: «فقل لا خلافة هو بخاء معجمة مكسورة وتخفيف اللام وبالياء الموحدة. وقوله: وكان إذا بايع قال لا خيابه هو بياء مثناة تحت بدل اللام هكذا هو في جميع النسخ. قال القاضي: ورواه بعضهم: لا خيانة بالتون قال وهو تصحيف، قال: ووقع في بعض الروايات في غير مسلم خذابة بالذال المعجمة والصواب الأول، وكان الرجل الشخ فكان بقولها هكذا ولا يمكنه أن يقول: لا خلافة.

ومعنى لا خلافة لا خديعة أي: لا تحل لك خديعتي ولا يلزمني خديعتك، وهذا الرجل هو حبان بفتح الحاء وبالياء الموحدة ابن منقذ بن عمرو الأنصاري والد يحيى وواسع بني حبان شهدا أحدا، وقيل: بل هو والده منقذ بن عمرو، وكان قد بلغ مائة وثلاثين سنة، وكان قد شج في بعض مغازيه مع النبي ﷺ في بعض الحصون بمجر فأصابته في رأسه مأمومة فتغير بها لسانه وعقله لكن لم يخرج عن التمييز. وذكر الدارقطني أنه كان ضريرا، وقد جاء في رواية ليست بثابتة: أن النبي ﷺ جعل له مع هذا القول الخيار ثلاثة أيام في كل سلعة يتاعها. واختلف العلماء في هذا الحديث فجعله بعضهم خاصا في حقه، وأن المغالبة بين المتبايعين لازمة لا خيار للمغبون بسببها سواء قلت أم كثرت.

وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وآخرين وهي أصح الروايتين عن مالك وقال البغداديون من المالكية: للمغبون الخيار لهذا الحديث بشرط أن يبلغ الغبن ثلث القيمة فإن كان دونه فلا، والصحيح الأول؛ لأنه لم يثبت أن النبي ﷺ أثبت له الخيار وإنما قال له: قل لا خلافة أي: لا خديعة، ولا يلزم من هذا ثبوت الخيار؛ ولأنه لو ثبت أو أثبت له الخيار كانت قضية عين لا عموم لها فلا ينفذ منه إلى غيره إلا بدليل والله أعلم.

٤٨- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ..

كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَثَلَّةُ.

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا: فَكَانَ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ: لَا خِيَابَةَ.

١٣- باب النهي، عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهَا

بِغَيْرِ شَرْطِ الْقَطْعِ<sup>(١)</sup>

(١) فيه عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمبتاع.

وفي رواية: (نهى عن بيع النخل حتى تزهو وعن السنبل حتى يبيض ويأمن العامة) وفي رواية: «لا تتباعوا الثمر حتى يبدو صلاحه وتذهب عنه الآفة قال يبدو صلاحه حمرة وصفرة». وفي رواية: «قيل لابن عمر: ما صلاحه؟ قال: تذهب عاهته».

وفي رواية: «نهى عن بيع الثمر حتى يطيب» وفي رواية: «نهى عن بيع النخل حتى يأكل أو يؤكل وحتى يوزن، فقلت: ما يوزن؟ فقال رجل عنده

لَا يَبِيعُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا<sup>(١)</sup>، إِلَّا يَبِيعُ الْخِيَارَ». (إخرجه البخاري: ٢١١٣).

(١) قوله ﷺ: «كل يعين لا بيع بينهما حتى ينفرا» أي: ليس بينهما بيع لازم.

١١- باب الصدق في البيع والبيان

٤٧- (١٥٣٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَارِثِ.

عَنْ حَكِيمِ ابْنِ حِزَامٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَتَيَّنَا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا<sup>(١)</sup>، وَإِنْ كَذَبَا وَكَتَمَا مُجِقَّ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا». (إخرجه البخاري: ٢٠٧٩، ٢٠٨٢، ٢١٠٨، ٢١١٤، ٢١١٥).

(١) قوله ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما» أي: بين كل واحد لصاحبه ما يحتاج إلى بيانه من عيب ونحوه في السلعة والثمن وصدق في ذلك وفي الاخبار بالثمن وما يتعلق بالعوضين، ومعنى: محقت بركة بيعهما أي: ذهبت بركته وهي زيادته وغاؤه.

٤٧- ( ) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، عَنْ أَبِي الثَّيَّاحِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ الْحَارِثِ يُحَدِّثُ، عَنْ حَكِيمِ ابْنِ حِزَامٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِإِسْنَادِهِ.

قَالَ مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ: وَلَدَ حَكِيمُ ابْنِ حِزَامٍ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ، وَعَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً.

١٢- باب مَنْ يُخَذَّعُ فِي الْبَيْعِ

٤٨- (١٥٣٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَتَيْحَى بْنُ أَبِي جَبْرٍ وَتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ (قال: يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دِينَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَمْرٍو يَقُولُ: ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يُخَذَّعُ فِي الْبَيْعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِيَابَةَ<sup>(١)</sup>». فَكَانَ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ: لَا خِيَابَةَ. (إخرجه البخاري: ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠).



يعني: عند ابن عباس: حتى يجرى.

أما اللفظ الباب فمعنى يبدو: يظهر، وهو بلا همز، وما ينبغي أن ينبه عليه أن يقع في كثير من كتب المحدثين وغيرهم حتى يبدو بالآلف في الخط وهو خطأ والصواب حذفها في مثل هذا للناسب، وإنما اختلفوا في إثباتها إذا لم يكن ناصب مثل زيد يبدو والاختيار حذفها أيضاً، ويقع مثله في حتى يزهر وصوابه حذف الآلف كما ذكر.

٤٩-(١٥٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى

مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ. [أخرجه البخاري: ٢١٩٤، ٢٢٤٧، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠. وسأني بعد الحديث ١٥٣٥، ١٥٣٨].

٤٩-( ) حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٥٠-(١٥٣٥) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهَوْ<sup>(١)</sup>، وَعَنِ السَّنْبِلِ حَتَّى يَبْيَضَ<sup>(٢)</sup>، وَيَأْمَنَ الْغَاةُ<sup>(٣)</sup>، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: «يزهو» هو بفتح الياء كذا ضبطوه وهو صحيح كما سنذكره إن شاء الله تعالى. قال ابن الأعرابي: يقال: زها النخل يزهر إذا ظهرت ثمرته، وأزهى يزهي إذا أضر أو أصفر. وقال الأصمعي: لا يقال في النخل أزهى إنما يقال: زها. وحكماهما أبو زيد لغتين، وقال الخليل: أزهى النخل بدا صلاحه. وقال الخطابي: هكذا يروى حتى يزهر. قال: الصواب في العربية حتى يزهي. والإزهاء في الثمر أن يعمر أو يصفر، وذلك علامة الصلاح فيها، ودليل خلاصها من الآفة.

قال ابن الأثير: منهم من أنكر يزهي، كما أن منهم من أنكر يزهر. وقال الجوهري: الزهو بفتح الزاي. وأهل الحجاز يقولون: بضمها، وهو البسر الملون. يقال: إذا ظهرت الحمرة أو الصفرة في النخل، فقد ظهر فيه الزهو، وقد زها النخل زهواً. وأزهى لغة فهذه أقوال أهل العلم فيه، ويحصل من مجموعها جواز ذلك كله، فالزيادة من الثقة مقبولة ومن نقل شيئاً لم يعرفه غيره قبلناه إذا كان ثقة.

(٢) قوله: (وعن السنبِلِ حتى يبيض) معناه: يشتد حبه، وهو بدو صلاحه.

(٣) قوله: «وعن السنبِلِ حتى يبيض» فيه دليل لمذهب مالك والكوفيين وأكثر العلماء أنه يجوز بيع السنبِلِ المشتد، وأما مذهبنا ففيه تفصيل، فإن كان السنبِلِ شعيراً أو ذرة أو ما في معناهما مما ترى حياته جاز بيعه، وإن كان حنطة ونحوها مما تستر حياته بالقشور التي تزال بالدياس ففيه.

قولان للشافعي رحمه الله: الجديد أنه لا يصح وهو أصح قوليه والقديم أنه يصح، وأما قبل الاشتداد فلا يصح بيع الزرع إلا بشرط القطع كما ذكرنا، وإذا باع الزرع قبل الاشتداد مع الأرض بلا شرط جاز تبعاً للأرض، وكذا الثمر قبل بدو الصلاح إذا بيع مع الشجر جاز بلا شرط تبعاً، وهكذا حكم البقول في الأرض لا يجوز بيعها في الأرض دون الأرض: إلا بشرط القطع، وكذا لا يصح بيع البطيخ ونحوه قبل بدو صلاحه، وفروع المسألة كثيرة، وقد نقتح مقاصدها في روضة الطالبين وشرح المهذب وجمعت فيها جملاً مستكثرات وبالله التوفيق.

(٤) قوله: (ويأمن الغامة) هي: الآفة تصيب الزرع، أو الثمر، ونحوه ففسله.

(٥) قوله: «في الحديث نهى البائع والمشتري» أما البائع فلا يريده أكل المال بالباطل، وأما المشتري فلا يوافقه على حرام ولأنه يضع ماله وقد نهى عن إضاعة المال.

٥١-(١٥٣٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ وَتَلْهَبَ عَنْهُ الْآفَةُ». قَالَ: يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، حُمْرَتُهُ وَصَفْرَتُهُ.

٥١-( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ يَحْيَى، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ.

لَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

٥١-( ) حَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُذَيْلٍ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَهَّابِ.

٥١-( ) حَدَّثَنَا سُؤْدَةُ ابْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ ابْنِ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنِي مُوسَى ابْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ.

٥٢-( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دِينَارٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ». [أخرجه البخاري: ١٤٨٩، تقدم ترجمته وسأني بعد].



٥٢- ( ) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ (ح).  
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ<sup>(١)</sup>، قَالَ:

سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ؟ فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَأْكُلَ مِنْهُ أَوْ يُؤْكَلَ، وَحَتَّى يُوزَنَ، قَالَ فَقُلْتُ: مَا يُوزَنُ؟ فَقَالَ رَجُلٌ عِنْدَهُ: حَتَّى يُخَزَّرَ<sup>(٢)</sup>. (واخرجه البخاري: ٢٢٤٦، ٢٢٤٨، ٢٢٥٠. وقد تقدم عند مسلم عن ابن عمر برفق: ١٥٣٤).

٥٣- (١٥٣٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ<sup>(١)</sup>، قَالَ: نَهَى (أَوْ نَهَانَا) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطْبَيَّبَ.

(١) قوله: ( حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ ) وحديثنا أحمد بن يونس، حديثنا زهير، حديثنا أبو الزبير، عن جابر فقله أولاً، عن جابر كان ينبغي له على مقتضى عادته، وقاعدته، وقاعدة غيره حذفه في الطريق الأول. ويقتصر على أبي الزبير لحصول الغرض به، لكنه أراد زيادة البيان والإيضاح. وقد سبق بيان مثل هذا غير مرة.

٥٤- ( ) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ<sup>(١)</sup>.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ.

(١) قوله: ( حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ) وحديثنا محمد بن حاتم، واللفظ له قال: حديثنا روح، قال: أنبأنا زكريا بن

إسحاق، حديثنا عمرو بن دينار، هكذا يوجد في النسخ هذا وأمثاله، فينبغي أن يقرأ القارئ بعد روح. قال: حديثنا زكريا؛ لأن أبا عاصم، وروحا يرويان عن زكريا، فلو قال القارئ: قال: أنبأنا زكريا كان خطأ؛ لأنه يكون حديثنا عن روح وحده، وتاركاً لطريق أبي عاصم، ومثل هذا مما يغفل عنه، فنبهت عليه ليتفطن لأشباهه. وينبغي أن يكتب هذا في الكتاب، فيقال:

قالا: حديثنا زكريا، وإن كانوا يحدون لفظه: قال، إذا كان الحديث عنه واحداً؛ لأنه لا يلبس بخلاف هذا، فإن قال قائل: يجوز أن يقال هنا قال: حديثنا زكريا ويكون المراد قال روح، ويدل عليه أنه قال: واللفظ له، قلنا: هذا محتمل ولكن الظاهر المختار ما ذكرناه أولاً؛ لأنه أكثر فائدة لتلا يكون تاركاً لرواية أبي عاصم والله أعلم.

٥٥- (١٥٣٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَأَبْنُ بَشَّارٍ، قَالَا:

(١) قوله: (عن ابن أبي نعم) هو بإسكان العين بلا ياء بعدها واسمه دكين بن الفضل وشروح مسلم كلها ساكنة عنه. أما أحكام الباب فإن باع الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع صح بالإجماع، قال أصحابنا: ولو شرط القطع ثم لم يقطع فالباع صحيح ويلزمه البائع بالقطع، فإن تراضيا على إيقاعه جاز، وإن باعها بشرط التبقية فالباع باطل بالإجماع لأنه ربما تلفت الثمرة قبل إدراكها فيكون البائع قد أكل مال أخيه بالباطل كما جاءت به الأحاديث وأما إذا شرط القطع فقد انتفى هذا الضرر، وإن باعها



وأما ألفاظ الباب فقوله: «وعن بيع التمر بالتمر». وفي رواية: «لا تبتاعوا التمر بالتمر» هما في الروایتين الأول الثمر بالثاء المثلثة والثاني التمر بالثاء المعناه الرطب بالتمر، وليس المراد كل الثمار بالثاء المثلثة، فإن سائر الثمار يجوز بيعها بالتمر.

٥٩- (١٥٣٩) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا حُجَّيْنُ<sup>(١)</sup> ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ بَيْعِ الْمَرْابَةِ وَالْمَحَاقِلَةِ، وَالْمَرْابَةِ أَنْ يَبَاعَ النَّخْلُ بِالتَّمْرِ، وَالْمَحَاقِلَةُ أَنْ يَبَاعَ الزَّرْعُ بِالْقَمْحِ، وَاسْتَكْرَاءُ الْأَرْضِ بِالْقَمْحِ.

قال: وَأَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَبْتَاعُوا التَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَلَا تَبْتَاعُوا التَّمَرَ بِالتَّمْرِ».

وقال سَالِمٌ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَةِ بِالرُّطْبِ أَوْ بِالتَّمْرِ، وَلَمْ يَرْخَصْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

(١) قوله: «حدثنا حجين» هو بضم الحاء وآخره نون.

(٢) قوله: «رخص في بيع العرية بالرطب أو بالتمر ولم يرخص في غير ذلك» فيه دلالة لأحد أوجه أصحابنا: أنه يجوز بيع الرطب على النخل بالرطب على الأرض والأصح عند جمهورهم بطلانه، ويتأولون هذه الرواية على أن أو للشك لا للتخير والإباحة بل معناه: رخص في بيعها بأحد النوعين وشك فيه الراوي فيحمل على أن المراد التمر، كما صرح به في سائر الروايات.

٦٠- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

عَنْ زَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ. [أخرجه البخاري: ٢١٧٣، ٢١٨٨، ٢١٩٢، ٢٢٣٨٠.]

٦١- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ.

أَنَّ زَيْدَ ابْنَ ثَابِتٍ حَدَّثَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرِيَةِ بِأَخْذِهَا أَهْلَ الثَّيْتِ بِخَرْصِهَا تَمَرًا، يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا.

مطلقاً بلا شرط فمذهبنا ومذهب جمهور العلماء: أن البيع باطل لإطلاق هذه الأحاديث، وإنما صححناه بشرط القطع للإجماع، فخصصنا الأحاديث بالإجماع فيما إذا شرط القطع، ولأن العادة في الثمار الإبقاء فصار كالشروط.

وأما إذا بيعت الثمرة بعد بدو الصلاح فيجوز بيعها مطلقاً وبشرط القطع وبشرط التيقن لمفهوم هذه الأحاديث، ولأن ما بعد الغاية يخالف ما قبلها إذا لم يكن من جنسها، ولأن الغالب فيها السلامة بخلاف ما قبل الصلاح، ثم إذا بيعت بشرط التيقن أو مطلقاً يلزم البائع بسقيتها إلى أوان الجذاذ؛ لأن ذلك هو العادة فيها، هذا مذهبنا وبه قال مالك، وقال أبو حنيفة: يجب شرط القطع والله أعلم.

٥٧- (١٥٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لَهُمَا) قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ..

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى، عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَعَنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ. [أخرجه البخاري: ٢١٨٣، ٢١٩٩ مطلقاً، وقد تقدم باقي تخريجه.]

٥٧- (١٥٣٩) قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَحَدَّثَنَا زَيْدُ ابْنِ ثَابِتٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْغَرَايَا.

رَادَّ ابْنُ عُيَيْنَةَ فِي رِوَايَتِهِ: أَنَّ تَبَاعَ. [أخرجه البخاري: ٢١٨٤.]

٥٨- (١٥٣٨) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ (وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ) قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْتَاعُوا التَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَلَا تَبْتَاعُوا التَّمَرَ بِالتَّمْرِ». قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ، سَوَاءً.

١٤- باب تخريم بيع الرطب بالتمر إلا في الغرأيا<sup>(١)</sup>

(١) فيه حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع التمر بالتمر ورخص في بيع الغرأيا».

وفي رواية: «رخص في بيع العرية بالرطب أو بالتمر ولم يرخص في غير ذلك». وفي رواية: «رخص لصاحب العرية أن يبيعها بخرصها من التمر» وباقي روايات الباب بمعناه. وفيها ذكر المحاقلة والمزابنة وكراء الأرض وهذا نؤخره إلى باب.



العنب بالزبيب، واجمعوا أيضاً على تحريم بيع الحنطة في سبلها بحنطة صافية وهي الحافلة مأخوذة من الحقل وهو الحرث وموضع الزرع، وسواء عند جمهورهم كان الرطب والعنب على الشجر أو مقطوعاً. وقال أبو حنيفة: إن كان مقطوعاً جاز بيعه بمثله من اليابس، وأما العرايا فهي أن يخرص الخارص نخلات فيقول: هذا الرطب الذي عليها إذا يسر تحيي منه ثلاثة أوسق من التمر مثلاً فيبيعه صاحبه لإنسان بثلاثة أوسق تمر ويتقاضان في المجلس فيسلم المشتري التمر ويسلم بائع الرطب الرطب بالتخلة، وهذا جائز فيما دون خمسة أوسق، ولا يجوز فيما زاد على خمسة أوسق.

وفي جوازه في خمسة أوسق قولان للشافعي: أصحهما لا يجوز؛ لأن الأصل تحريم بيع التمر بالرطب وجاءت العرايا رخصة، وشك الراوي في خمسة أوسق أو دونها فوجب الأخذ باليقين وهو دون خمسة أوسق وبقيت الخمسة على التحريم، والأصح أنه يجوز ذلك للفقراء والأغنياء، وأنه لا يجوز في غير الرطب والعنب من الثمار، وفيه قول ضعيف أنه يختص بالفقراء، وقول أنه لا يختص بالرطب والعنب، هذا تفصيل مذهب الشافعي في العرية، وبه قال أحمد وآخرون، وتأولها مالك وأبو حنيفة على غير هذا، وظواهر الأحاديث ترد تأويلهما.

٦٧- (١٥٤٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ (يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ)، عَنْ يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ)، عَنْ بُشَيْرِ ابْنِ يَسَارٍ<sup>(١)</sup>.

عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(٢)</sup> مِنْ أَهْلِ دَارِهِمْ<sup>(٣)</sup>، مِنْهُمْ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ<sup>(٤)</sup>، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ<sup>(٥)</sup>، وَقَالَ: «ذَلِكَ الرَّبَا، يَلُكُ الْمُزَابَنَةُ». إِلَّا أَنَّهُ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ، النَّخْلَةَ وَالتَّمْلِيَّتَيْنِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ النَّيْتِ بِخَرْصِهَا تَمْرًا، يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا.

(١) أما بشير فبضم الموحدة وفتح الشين، وأما يسار فبالشدة غمت والسين مهملة وهو بشير بن يسار المدني الأنصاري الحارثي مولاهم، قال يحيى بن معين: ليس هو بأخي سليمان بن يسار، وقال محمد ابن سعد: كان شيخاً كبيراً فقيهاً قد أدرك عامة أصحاب رسول الله ﷺ وكان قليل الحديث.

(٢) وقوله: «عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ» أي جماعة منهم، ثم ذكر بعضهم فقال: منهم سهل بن أبي حثمة والبعض يطلق على القليل والكثير، وحثمة بفتح الحاء المهملة وإسكان التاء المثناة، واسم أبي حثمة: عبد الله بن ساعدة وقيل: عامر بن ساعدة وكنية سهل أبو يحيى وقيل: أبو محمد توفي النبي ﷺ وهو ابن ثمان سنين.

(٣) وقوله: «من أهل دارهم» يعني: بني حارثة والمراد بالدار: الحلة.

(٤) قوله: «في هذا الإسناد حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي حدثنا سليمان يعني ابن بلال عن يحيى هو ابن سعيد عن بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ من أهل دارهم منهم سهل بن أبي حثمة»

٦١- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى ابْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٦٢- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَالْعَرِيَّةُ النَّخْلَةُ تُجْعَلُ لِلْقَوْمِ فَيَبِيعُونَهَا بِخَرْصِهَا تَمْرًا.

٦٣- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ابْنُ الْمُهَاجِرِ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ.

حَدَّثَنِي زَيْدُ ابْنِ ثَابِتٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِخَرْصِهَا تَمْرًا<sup>(١)</sup>.

قَالَ يَحْيَى: الْعَرِيَّةُ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ تَمْرَ النَّخْلَاتِ لِيَطْعَمَ أَهْلَهُ رُطْبًا، بِخَرْصِهَا تَمْرًا.

(١) قوله: «رخص في بيع العرية بخرصها من التمر» هو بفتح الحاء وكسرهما والفتح أشهر ومعه: بقدر ما فيها إذا صار تمرًا، فمن فتح قال: هو مصدر. أي: اسم للفعل، ومن كسر قال: هو اسم للشيء المخروص.

٦٤- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

عَنْ زَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْغَرَايَا أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا.

٦٥- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ: أَنْ تُؤْخَذَ بِخَرْصِهَا.

٦٦- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (ح).

وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ كِلَاهُمَا، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْغَرَايَا بِخَرْصِهَا<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع التمر بالتمر ورخص في العرايا تباع بخرصها» فيه تحريم بيع الرطب بالتمر وهو المزابة كما فسره في الحديث مشتقة من الزبن وهو المخاصمة والمدافعة، وقد اتفق العلماء على تحريم الرطب بالتمر في غير العرايا وأنه ربا، واجمعوا أيضاً على تحريم بيع



في هذا الإسناد أنواع من معارف علم الاستاد وطرقه منها: أنه إسناد كله مدنيون وهذا نادر في صحيح مسلم بخلاف الكوفيين والبصريين فإنه كثير قلمناه في مواضع كثيرة من أوائل هذا الكتاب وبعدها بيانه. ومنها: أن فيه ثلاثة أنصاريين مدنيين بعضهم عن بعض وهذا نادر جداً وهم يحيى بن سعيد الأنصاري وبشير وسهل. ومنها قوله: سليمان يعني بن بلال وقوله يحيى وهو ابن سعيد، وقد قلمناه في الفصول التي في أول الكتاب وبعدها بيان فائدة قوله «يعني» وقوله: «وهو»، وأن المراد: أنه لم يقع في الرواية بيان نسبهما، بل اقتصر الراوي على قوله: سليمان ويحيى فأراد مسلم بيانه، ولا يجوز أن يقول سليمان بن بلال فإنه يزيد على ما سمعه من شيخه فقال: يعني ابن بلال. فحصل البيان من غير زيادة منسوبة إلى شيخه. ومنها: ما يتعلق بضبط الأسماء والأنساب وهو بشير بن يسار وقد بيناه، والقعني وهو منسوب إلى جده وهو عبد الله بن مسلمة بن قعنب.

ومنها: أن فيه رواية تابعي عن تابعي وهو يحيى عن بشير، وهذا وإن كان نظائره في الحديث كثيرة فهو من معارفهم. ومنها قوله عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ: منهم سهل بن أبي حنمة فيه أنه يجوز إذا سمع من جماعة ثقات جاز أن يحذف بعضهم ويروي عن بعض، وقد تقدم بيان هذا وتفصيله مبوطاً في الفصول والله أعلم.

(٥) قوله: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع التمر بالرطب ورخص في العرايا تباع بخرصها» فيه تحريم بيع الرطب بالتمر وهو المزينة كما فسره في الحديث مشتقة من الزين وهو المخاصمة والمدافعة، وقد اتفق العلماء على تحريم الرطب بالتمر في غير العرايا وأنه ربا، واجمعوا أيضاً على تحريم بيع العنب بالزبيب، واجمعوا أيضاً على تحريم بيع الحنطة في سنبها بمنطة صافية وهي الحافلة مأخوذة من الحقل وهو الحرث وموضع الزرع، وسواء عند جمهورهم كان الرطب والعنب على الشجر أو مقطوعاً. وقال أبو حنيفة: إن كان مقطوعاً جاز بيعه بمثله من اليابس، وأما العرايا فهي أن يخرص الخارص نخلات فيقول: هذا الرطب الذي عليها إذا يسر نجي، منه ثلاثة أوسق من التمر مثلاً فيبيعه صاحبه لإنسان بثلاثة أوسق تمر ويتقاضان في المجلس فيسلم المشتري التمر ويسلم بائع الرطب الرطب بالتخلية، وهذا جائز فيما دون خمسة أوسق، ولا يجوز فيما زاد على خمسة أوسق.

وفي جوازها في خمسة أوسق قولان للشافعي: أصحهما لا يجوز؛ لأن الأصل تحريم بيع التمر بالرطب وجاءت العرايا رخصة، وشك الراوي في خمسة أوسق أو دونها فوجب الأخذ باليقين وهو دون خمسة أوسق وبقيت الخمسة على التحريم، والأصح أنه يجوز ذلك للفقراء والأغنياء، وأنه لا يجوز في غير الرطب والعنب من الثمار، وفيه قول ضعيف أنه يختص بالفقراء، وقول أنه لا يختص بالرطب والعنب، هنا تفصيل مذهب الشافعي في العرية، وبه قال أحمد وأخرون، وتأولها مالك وأبو حنيفة على غير هذا، وظواهر الأحاديث ترد تأويلهما.

٦٨- ( ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ،

عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ.

عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ قَالُوا: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِخَرْصِهَا تَمْرًا.

٦٩- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا، عَنِ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى ابْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ.

عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنْ أَهْلِ دَارِهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ<sup>(١)</sup>، عَنْ يَحْيَى.

غَيْرَ أَنَّ إِسْحَاقَ وَابْنَ الْمُثَنَّى جَعَلَا (مَكَانَ الرَّبَا) الزَّيْنِ..

وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: الرَّبَا<sup>(٢)</sup>. (أخرجه البخاري: ٢١٩١)

(١) قوله: «فذكر بمثل حديث سليمان بن بلال» الذاهر هو الثقفى الذي هو في درجة سليمان بن بلال، وإنما ذكرت هذا وإن كان ظاهراً؛ لأنه قد يغلط فيه بل قد غلط فيه.

(٢) قوله: «غير أن إسحاق وابن مثنى جعلاً مكان الربا الزين» وقال ابن أبي عمر الربا يعني أن ابن أبي عمر رفيق إسحاق وابن مثنى قال في روايته: ذلك الربا كما سبق في رواية سليمان بن بلال، وأما إسحاق وابن مثنى فقالا: ذلك الزين وهو بفتح الزاي وإسكان الموحدة وبعدها نون، وأصل الزين: الدفع، ويسمى هذا العقد: مزينة؛ لأنهم يتدافعون في خاصتهم بسببه لكثرة الغرر والخطر.

٦٩- ( ) وَحَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ الشَّائِقِ وَابْنُ عُثَيْمٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ ابْنِ أَبِي حَنْظَلَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ..

٧٠- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحَسَنُ الْخُلَوَانِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنِ الْوَلِيدِ ابْنِ كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي بُشَيْرُ ابْنِ يَسَارٍ مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ<sup>(١)</sup>.

أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ وَسَهْلَ بْنَ أَبِي حَنْظَلَةَ حَدَّثَاهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنِ الْمَزَابَةِ، التَّمْرِ بِالتَّمْرِ، إِلَّا أَصْحَابَ الْعَرَايَا، فَإِنَّهُ قَدْ أُذِنَ لَهُمْ.

(١) قوله: «مولى بني حارثة» بالخاء.

٧١- (١٥٤١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْلَمَةَ ابْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ)، قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ دَاوُدُ ابْنُ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ (مَوْلَى ابْنِ أَبِي



(أحمد) (١).

كَيْلًا، وَعَنْ كُلِّ ثَمَرٍ بِخَرْصِهِ.

٧٥- ( ) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ)، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنِ الْمُرَابَنَةِ، وَالْمُرَابَنَةِ أَنْ يَبَاعَ مَا فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ بِثَمَرٍ، بِكَيْلٍ مُسَمًّى، إِنْ زَادَ فَلِي، وَإِنْ نَقَصَ فَقَلِي.

٧٦- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٧٦- ( ) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنِ الْمُرَابَنَةِ: أَنْ يَبْعَ ثَمَرُ حَاطِطِهِ، إِنْ كَانَتْ نَخْلًا، بِثَمَرٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا، أَنْ يَبْعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا، أَنْ يَبْعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ، نَهَى، عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ.

وَفِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ: أَوْ كَانَ زَرْعًا.

٧٦- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي يُونُسُ (ح).

وَحَدَّثَنِي ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُذَيْلٍ، أَخْبَرَنِي الضَّحَّاكُ (ح).

وَحَدَّثَنِي سُورِدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا خَفْصُ بْنُ مَبْرُورٍ، حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ.

كُلُّهُمْ، عَنْ نَافِعٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

١٥- باب من باع نخلاً عليها ثمر

٧٧- (١٥٤٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أَثَرَتْ، فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُتَبَاعُ» (١).

(١) قوله ﷺ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أَثَرَتْ فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُتَبَاعُ» قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: يُقَالُ: أَثَرَتْ النَخْلُ أَثَرَهُ أَبْرَأَ بِالتَّخْفِيفِ. كَأَكَلَتْهُ أَكَلًا، وَأَبْرَتْهُ بِالتَّشْدِيدِ أَثَرَهُ تَأَبَّرَأَ كَعَلِمَتْهُ أَعْلَمَهُ تَعْلِيمًا: وَهُوَ أَنْ يَشُقَّ طَلْعُ النَخْلَةِ لِيَبْرَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ طَلْعِ ذِكْرِ النَخْلِ وَالْأَبَارِ هُوَ شَقُّهُ سَوَاءً حُطَّ فِيهِ شَيْءٌ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ (٢) أَوْ فِي خَمْسَةِ (يَشْكُ ذَاوُدُ قَالَ: خَمْسَةُ أَوْ دُونَ خَمْسَةِ) ؟ قَالَ: نَعَمْ.

(١) قوله: «عَنْ أَبِي سَفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدٍ» قَالَ الْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدٍ: أَبُو سَفْيَانَ هَذَا مَنْ لَا يَعْرِفُ اسْمَهُ، قَالَ: وَيُقَالُ: مَوْلَى أَبِي أَحْمَدٍ وَابْنُ أَبِي أَحْمَدٍ هُوَ مَوْلَى لِبْنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ يُقَالُ: كَانَ لَهُ انْقِطَاعٌ إِلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ بْنِ جَحْشٍ فَتَنَسَبَ إِلَيْهِمْ وَهُوَ مُدْنِي ثَقَّةٌ.

(٢) قوله: «خَمْسَةُ أَوْسُقٍ» هِيَ جَمْعُ وَسْقٍ يَفْتَحُ الْوَاوُ وَيُقَالُ بِكَسْرِهَا وَالْفَتْحِ أَنْصَحُ، وَيُقَالُ فِي الْجَمْعِ أَيْضًا: أَوْسَاقٌ وَوَسُوقٌ. قَالَ الْمُرُوي: كُلُّ شَيْءٍ حَمَلْتَهُ فَقَدْ وَسَقْتُهُ. وَقَالَ غَيْرُهُ: الْوَسْقُ ضَمُّ الشَّيْءِ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ. وَأَمَّا قَدْرُ الْوَسْقِ فَهُوَ سِتْرُونَ صَاعًا. وَالصَّاعُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثٌ بِالْفِغْدَادِيِّ. وَأَمَّا الْعَرَايَا فَوَأَحَدُهَا عَرِيَّةٌ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ كَمَطِيَّةٍ وَمَطَايَا وَضَحِيَّةٍ وَضَحَايَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ التَّعْرِي وَهُوَ التَّجَرُّدُ لِأَنَّهَا عَرِيَتْ عَنْ حَكْمِ بَاقِي الْبُسْتَانِ. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ وَالْجُمْهُورُ: هِيَ فَعْلَةٌ بِمَعْنَى فَاعِلَةٍ. وَقَالَ الْمُرُوي وَغَيْرُهُ: فَعْلَةٌ بِمَعْنَى: مَفْعُولَةٌ مِنْ عَرَاهُ يَعْرِوهُ إِذَا أَنَاهُ وَتَرَدَّدَ إِلَيْهِ لِأَنَّ صَاحِبَهَا يَتَرَدَّدُ إِلَيْهَا. وَقِيلَ: سَمِيََتْ بِذَلِكَ لِتَخْلِي صَاحِبَهَا الْأَوَّلَ عَنْهَا مِنْ بَيْنِ سَائِرِ نَخْلِهِ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٧٢- (١٥٤٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، قَالَ: قَرَأْتُ، عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنِ الْمُرَابَنَةِ، وَالْمُرَابَنَةِ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَبَيْعُ الْكَرْمِ بِالزَّيْبِ كَيْلًا.

٧٣- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عُثَيْمٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى، عَنِ الْمُرَابَنَةِ، بَيْعِ ثَمَرِ النَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَبَيْعِ الْعَنْبِ بِالزَّيْبِ كَيْلًا، وَبَيْعِ الزَّرْعِ بِالْجِنَطَةِ كَيْلًا.

٧٣- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٧٤- ( ) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَهَارُونَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحُسَيْنُ ابْنِ عَيْسَى، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنِ الْمُرَابَنَةِ، وَالْمُرَابَنَةِ بَيْعُ ثَمَرِ النَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَبَيْعِ الزَّيْبِ بِالْعَنْبِ



وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ ثَمَرَتُهَا لِلَّذِي بَاعَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُتَبَاعُ، وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا فَمَالَهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُتَبَاعُ»<sup>(١)</sup>.

(١) قوله ﷺ: «ومن ابتاع عبداً فماله للذي باعه إلا أن يشترط المتباع» هكذا روى هذا الحكم البخاري ومسلم من رواية سالم عن أبيه ابن عمر، ولم تقع هذه الزيادة في حديث نافع عن ابن عمر ولا يضر ذلك فسالم ثقة بل هو أجل من نافع فزيادته مقبولة، وقد أشار النسائي والدارقطني إلى ترجيح رواية نافع وهذه إشارة مردوده، وفي هذا الحديث دلالة مالك. وقول الشافعي القديم: أن العبد إذا ملكه سيده مالا ملكه لكنه إذا باعه بعد ذلك كان ماله للبائع إلا أن يشترط المشتري لظاهر هذا الحديث. وقال الشافعي في الجديد وأبو حنيفة: لا يملك العبد شيئاً أصلاً وتأولوا الحديث، على أن المراد أن يكون في يد العبد شيء من مال السيد فأضيف ذلك المال إلى العبد للاختصاص والانتفاع لا للملك كما يقال: جل الدابة وسرج الفرس، وإلا فإذا باع السيد العبد فذلك المال للبائع لأنه ملكه إلا أن يشترطه المتباع فيصح؛ لأنه يكون قد باع شيئاً العبد والمال الذي في يده بشئ واحد وذلك جائز، قالوا: ويشترط الاحتراز من الربا.

قال الشافعي: فإن كان المال دارهم لم يجوز بيع العبد وتلك الدراهم بدراهم، فكنا إن كان دنائير لم يجوز بيعها بذهب، وإن كان حنطة لم يجوز بيعها بحنطة. وقال مالك: يجوز أن يشترط المشتري وإن كان دراهم والتمن دراهم، وكذلك في جميع الصور لإطلاق الحديث، قال: وكأنه لا حصة للمال من الثمن. وفي هذا الحديث دليل للأصح عند أصحابنا: أنه إذا باع العبد أو الجارية وعليه ثيابه لم تدخل في البيع بل تكون للبائع إلا أن يشترطها المتباع لأنه مال في الجملة، وقال بعض أصحابنا: تدخل، وقال بعضهم: يدخل سائر العورة فقط، والأصح أنه لا يدخل سائر العورة ولا غيره لظاهر هذا الحديث؛ ولأن اسم العبد لا يتناول الثياب والله أعلم.

٨٠- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ)، عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٨٠- ( ) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ.

أَنْ أَبَاهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، بِمِثْلِهِ.

أولاً، ولو تأبرت بنفسها أي: تشقت فحكمها في البيع حكم المؤيرة بفعل الأدمي هذا مذهبنا، وفي هذا الحديث جواز الأبار للنخل وغيره من الثمار وقد أجمعوا على جوازه، وقد اختلف العلماء في حكم بيع النخل المبيعة بعد التأبير وقبله هل تدخل فيها الثمرة عند إطلاق بيع النخل من غير تعرض للثمرة بنفي ولا إثبات؟ فقال مالك والشافعي والليث والأكثر: إن باع النخل بعد التأبير فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المشتري بأن يقول اشترت النخل بثمرتها هذه، وإن باعها قبل التأبير فثمرتها للمشتري، فإن شرطها البائع لنفسه جاز عند الشافعي والأكثرين، وقال مالك: لا يجوز شرطها للبائع. وقال أبو حنيفة: هي للبائع قبل التأبير وبعده عند الإطلاق. وقال ابن أبي ليلى: هي للمشتري قبل التأبير وبعده، فأما الشافعي والجمهور فأخذوا في المؤيرة بمنطوق الحديث وفي غيرها بمفهومه وهو دليل الخطاب وهو حجة عندهم. وأما أبو حنيفة فأخذ بمنطوقه في المؤيرة وهو لا يقول بدليل الخطاب فالحق غير المؤيرة بالمؤيرة واعتزوا عليه بأن الظاهر يخالف المستر في بيع حكم التبعية في البيع، كما أن الجنين يتبع الأم في البيع ولا يتبعها الولد المنفصل. وأما ابن أبي ليلى فقولُه باطل منابذ لصريح السنة ولعله لم يبلغه الحديث والله أعلم.

٧٨- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ

سَعِيدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثْمَانَ، حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعًا، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا نَخْلٌ اشْتَرَيْتَ أَصُولَهَا وَقَدْ أَبْرَتْ، فَإِنْ ثَمَرَهَا لِلَّذِي أَبْرَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الَّذِي اشْتَرَاهَا».

٧٩- ( ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا امْرِيءٌ أَبْرَ نَخْلًا، ثُمَّ بَاعَ أَصْلَهَا، فَلِلَّذِي أَبْرَ ثَمَرُ النَّخْلِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُتَبَاعُ».

٧٩- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا، عَنْ أُيُوبَ، عَنْ نَافِعٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٨٠- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمَيْحٍ، قَالَا:

أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح).



## ١٦- باب النهي، عَنِ الْمُخَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ،

وَعَنِ الْمُخَابَرَةِ وَبَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بَدْوِ صِلَاحِهَا،

وَعَنْ بَيْعِ الْمَعَاوِمَةِ وَهُوَ بَيْعُ السَّيْنِ<sup>(١)</sup>.

(١) أما المخاقلة والمزابنة وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها فسبق بيانها في الباب الماضي. وأما المخابرة فهي والمزارعة متقاربتان وهما المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها من الزرع كالثالث والربع وغير ذلك من الأجزاء المعلوم، لكن في المزارعة يكون البذر من مالك الأرض، وفي المخابرة يكون البذر من العامل، هكذا قاله جمهور أصحابنا وهو ظاهر نص الشافعي.

وقال بعض أصحابنا وجماعة من أهل اللغة وغيرهم: هما بمعنى، قالوا: والمخابرة مشتقة من الخبر وهو الأكار أي: الفلاح هنا قول الجمهور، وقيل مشتقة من الخبار وهي الأرض اللينة، وقيل: من الخبرة وهي النصيب وهي بضم الخاء. وقال الجوهري: قال أبو عبيد: هي النصيب من سمك أو لحم يقال: تخبروا خبرة إذا اشتروا شاة فذبحوها واقتسموا لحمها. وقال ابن الأعرابي: مأخوذة من خير لأن أول هذه المعاملة كان فيها. وفي صحة المزارعة والمخابرة خلاف مشهور للسلف وسنوضحه في باب بعده إن شاء الله تعالى. وأما النهي عن بيع المعاومة وهو بيع السنين فمعناه: أن يبيع ثمن الشجرة عامين أو ثلاثة أو أكثر فيسمى بيع المعاومة وبيع السنين وهو باطل بالإجماع، نقل الإجماع فيه ابن المنذر وغيره لهذه الأحاديث ولأنه يبيع غرر لأنه يبيع معدوم ومجهول غير مقلود على تسليمه وغير مملوك للعائد والله أعلم.

٨١- (١٥٣٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمُخَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهَا، وَلَا يُبَاعُ إِلَّا بِالْدينَارِ وَالْدرهمِ، إِلَّا الْعَرَايَا<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: «نهي عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه، ولا يباع إلا بالدينار، والدرهم إلا العرايا» معناه: لا يباع الرطب بعد بدو صلاحه بتمر، بل يباع بالدينار، والدرهم، وغيرهما. والمتنع إنما هو بيبعه بالتمر. إلا العرايا فيجوز بيع الرطب فيها بالتمر بشرطه السابق في بابه.

٨١- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ، أَنَّهُمَا سَمِعَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ بِعَيْنِهِ.

٨٢- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْجَزَرِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ الْمُخَابَرَةِ وَالْمُخَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُطْعِمَ<sup>(١)</sup>، وَلَا تُبَاعَ إِلَّا بِالدِّرَاهِمِ وَالْدينَارِ، إِلَّا الْعَرَايَا.

قال عطاء: فَسَرَّ لَنَا جَابِرٌ قَالَ: أَمَا الْمُخَابَرَةُ فَالْأَرْضُ الْبَيْضَاءُ يَذْفَعُهَا الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فَيَتَفَقَّ فِيهَا، ثُمَّ يَأْخُذُ مِنَ الثَّمَرِ، وَرَعَمَ أَنَّ الْمُزَابَنَةَ بَيْعُ الرُّطْبِ فِي النَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَالْمُخَاقَلَةُ فِي الزَّرْعِ عَلَى نَحْوِ ذَلِكَ، يَبِيعُ الزَّرْعَ الْقَائِمَ بِالْحَبِّ كَيْلًا.

(١) قوله: (نهى عن بيع الثمرة حتى تطعم) هو بضم التاء، وكسر العين. أي: يبدو صلاحها، وتصير طعاماً يطيب أكلها.

٨٣- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ أَبِي خَلْفٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ زَكْرِيَّا.

قال ابن خلف: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ، أَخْبَرَنَا عُيَيْنَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَبِي أَنَسَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الْمَكِّيُّ (وَهُوَ جَالِسٌ عِنْدَ عَطَاءِ ابْنِ أَبِي رَبَاحٍ).

عَنْ جَابِرٍ<sup>(١)</sup> ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ الْمُخَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ، وَأَنْ تُشْتَرَى النَّخْلُ حَتَّى تُشَقَّ، (وَالْإِشْقَاءُ أَنْ يَحْمَرُّ أَوْ يَصْفَرَّ<sup>(٢)</sup> أَوْ يُؤْكَلَ مِنْهُ شَيْءٌ) وَالْمُخَاقَلَةُ أَنْ يُبَاعَ الْحَقْلُ بِكَيْلٍ مِنَ الطَّعَامِ مَعْلُومٍ، وَالْمُزَابَنَةُ أَنْ يُبَاعَ النَّخْلُ بِأَوْسَاقٍ مِنَ الثَّمَرِ، وَالْمُخَابَرَةُ الثَّلَاثُ وَالرَّبْعُ وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ.

قال زَيْدٌ: قُلْتُ لِعَطَاءِ ابْنِ أَبِي رَبَاحٍ: أَسَمِعْتَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ هَذَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: نَعَمْ.

(١) قوله: «حدثنا أبو الوليد المكي عن جابر» وفي رواية أخرى: «سعيد بن ميناء عن جابر» قال ابن أبي حاتم: أبو الوليد هذا اسمه يسار، قال عبد الغني: هذا غلط إنما هو سعيد بن ميناء المذكور باسمه في الرواية الأخرى وقد بينه البخاري في تاريخه.

(٢) قوله: (نهى وأن يشتري النخل حتى يشقه، والإشقاء أن يحمر أو يصفر) وفي رواية: حتى تشقح بالحاء هو بضم التاء، وإسكان الشين فيهما، وتخفيف القاف، ومنهم من فتح الشين في تشقه، وهما جائزان تشقه وتشقح، ومعناها واحد. ومنهم من أنكر تشقه، وقال: المعروف بالحاء، الصحيح جوازهما وقيل: إن الهاء بدل من الخاء، كما قالوا مدحه، ومدده. وقال فسر الراوي الإشقاء والإشفاق بالاحمرار والاصفرار. قال أهل اللغة: ولا يشترط في ذلك حقيقة الاصفرار والاحمرار، بل ينطلق عليه هذا الاسم إذا تغير يسير إلى الحمرة أو الصفرة. قال الخطابي: الشقة لون غير خالص الحمرة أو الصفرة، بل هو تغير إليهما في كمودة.

١٧- باب كِرَاءِ الْأَرْضِ<sup>(١)</sup>

(١) قوله: «عن جابر قال: نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض». وفي رواية: «من كانت له أرض فليزرعها فإن لم يستطع أن يزرعها وعجز عنها فليمنحها أخاه المسلم ولا يؤجرها إياه» وفي رواية: «من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه ولا يكرها». وفي رواية: «نهى عن المخاربة» وفي رواية: «فليزرعها أو ليزرعها أخاه ولا يبيعوها» وفسره الراوي بالكراء. وفي رواية: «فليزرعها أو فليحرثها أخاه وإلا فليدعها» وفي رواية: «كنا نأخذ الأرض بالثلث والربع بالمأذونات فقام رسول الله ﷺ في ذلك فقال: من كانت له أرض فليزرعها فإن لم يزرعها فليمنحها أخاه فإن لم يمنحها أخاه فليمسكها» وفي رواية: «من كانت له أرض فليهبها أو ليعرها». وفي رواية: «نهى عن بيع أرض بيضاء ستين أو ثلاثاً» وفي رواية: «نهى عن الحقول» وفسره جابر: بكراء الأرض، ومثله من رواية أبي سعيد الخدري وفي رواية ابن عمر: «كنا نكري أرضنا ثم تركنا ذلك حين سمعنا حديث رافع بن خديج» وفي رواية عنه: «كنا لا نرى بالخبر بأساً حتى كان عام أول فزعم رافع أن نبي الله ﷺ نهى عنه» وفي رواية عن نافع: «أن ابن عمر كان يكري مزارعه على عهد النبي ﷺ وفي إمارة أبي بكر وعمر وعثمان وصدراً من خلافة معاوية ثم بلغه آخر خلافة معاوية: أن رافع بن خديج يحدث فيها ينهي عن النبي ﷺ فدخل عليه وأنا معه فسأله فقال: كان رسول الله ﷺ ينهى عن كراء المزارع فتركها ابن عمر». وفي رواية عن حنظلة بن قيس قال: «سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب والورق فقال: لا بأس به إنما كان الناس يؤجرون على عهد النبي ﷺ بما على المأذونات وأقبال الجداول وأشياء من الزرع فيهلك هذا ويسلم هذا ويهلك هذا فلم يكن للناس كراء إلا هذا فلذلك زجر عنه، فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به». وفي رواية: «كنا نكري الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه فنهانا عن ذلك وأما الورق فلم ينهنا» وفي رواية عن عبد الله بن معقل بالعين المهملة والقاف قال: «زعم ثابت يعني ابن الضحاك: أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة وقال: لا بأس به».

أما المأذونات فبذل معجزة مكسورة ثم ياء مثناة تحت ثم الف ثم نون ثم ألف ثم مثناة فوق هذا هو المشهور، وحكى القاضي عن بعض الرواة فتح الذال في غير صحيح مسلم وهي مساليل المياه، وقيل: ما ينبت على حافتي مسيل الماء، وقيل: ما ينبت حول السواقي وهي لفظة معربة ليست عربية. وأما قوله: وأقبال ففتح الهمزة أي: أوانتها ورؤوسها، والجداول جمع جدول وهو النهر الصغير كالساقية، وأما الربيع فهو الساقية الصغيرة وجمعه أربعا كني وأنباء، وربعان كصي وصبيان. ومعنى هذه الألفاظ: أنهم كانوا يدفعون الأرض إلى من يزرعها ينذر من عنده على أن يكون لمالك الأرض ما ينبت على المأذونات وأقبال الجداول أو هذه القطعة والباقي للعامل، فنهوا عن ذلك لما فيه من الضرر، فربما هلك هذا دون ذاك وعكسه.

واختلف العلماء في كراء الأرض فقال طاوس والحسن البصري: لا يجوز بكل حال سواء أكرهاها بطعام أو ذهب أو فضة أو يجزء من زرعها

٨٤- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا يَهُزُّ، حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَبَانَ<sup>(١)</sup>، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَزَابِنَةِ وَالْمُخَافَلَةِ وَالْمُخَابَرَةِ، وَعَنْ بَيْعِ الشَّعْرِ حَتَّى تُشْفَحَ. قَالَ قُلْتُ لِسَعِيدٍ: مَا تُشْفِحُ؟ قَالَ: تَحْمَارٌ وَتَصَفَارٌ وَيُؤْكَلُ مِنْهَا.

(١) قوله: ( سليم بن حبان ) بفتح السين، وحبان بالثناة، وسعيد بن ميناء بالمد والقصر.

٨٥- ( ) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ (وَاللَّفْظُ لِعُبَيْدِ اللَّهِ) قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ وَسَعِيدِ بْنِ مِينَاءَ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُخَافَلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ (قَالَ أَخَذَهُمَا: بَيْعُ السُّنَيْنِ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ)، وَعَنِ الثَّنِياءِ<sup>(١)</sup> وَرَخْصَ فِي الْعَرَايَا.

(١) قوله: ( نهى عن الثنينا ) هي استثناء. والمراد: الاستثناء في البيع. وفي رواية الترمذي، وغيره بإسناد صحيح: نهى عن الثنينا إلا أن يعلم. والثنينا المطلة للبيع، وقوله: بعثك هذه الصبرة إلا بعضها، وهذه الأشجار، أو الأغنام، أو الثياب ونحوها إلا بعضها، فلا يصح البيع؛ لأن المستنى مجهول.

فلو قال: بعثك هذه الأشجار إلا هذه الشجرة، أو هذه الشجرة إلا ريعها، أو الصبرة إلا ثلثها، أو بعثك بآلف إلا درهماً وما أشبه ذلك من الثنينا المعلومة صح البيع باتفاق العلماء. ولو باع الصبرة إلا صاعاً منها، فالبيع باطل عند الشافعي، وأبي حنيفة. وصحيح مالك أن يشتى منها ما لا يزيد على ثلثها، وأما إذا باع ثمرة غلات، فاستثنى من ثمر عشرة أصع مثلاً للبايع فمذهب الشافعي وأبي حنيفة والعلماء كافة بطلان البيع، وقال مالك وجماعة من علماء المدينة: يجوز ذلك ما لم يزد على قدر ثلث الثمرة.

٨٥- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ)، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُ: بَيْعَ السُّنَيْنِ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ.

٨٦- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، حَدَّثَنَا رَبَاحُ بْنُ أَبِي مَرْوَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ كِرَاءِ الْأَرْضِ، وَعَنْ بَيْعِهَا السُّنَيْنِ، وَعَنْ بَيْعِ الشَّعْرِ حَتَّى يَطْيَبَ.



عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُؤْخَذَ لِلْأَرْضِ اجْرٌ أَوْ حَظٌّ.

٩١- ( ) حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَزْرِعَهَا، وَعَجَزَ عَنْهَا، فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، وَلَا يُؤْجِرْهَا إِنَاءً».

٩٢- ( ) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، قَالَ: سَأَلَ مُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى عَطَاءً فَقَالَ:

أَحَدُكَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنْ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا، أَوْ لِيَزْرِعْهَا أَخَاهُ»<sup>(١)</sup>، وَلَا يُكْرِهَا. قَالَ: نَعَمْ.

(١) قوله ﷺ: «أو ليزرعها أخاه» أي يجعلها مزرعة له ومعناه: يعيره إياها بلا عوض وهو معنى الرواية الأخرى: فليمنحها أخاه بفتح الباء والنون أي: يجعلها منحة أي: عارية، وأما الكراء فممدود ويكري بضم الياء.

٩٣- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو.

عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى، عَنِ الْمُخَابَرَةِ.

٩٤- ( ) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ مِينَاءَ، قَالَ:

سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ لَهُ فَضْلُ أَرْضٍ فَلْيَزْرِعْهَا، أَوْ لِيَزْرِعْهَا أَخَاهُ، وَلَا تَبِيعُوهَا».

فَقُلْتُ لِسَعِيدٍ: مَا قَوْلُهُ: وَلَا تَبِيعُوهَا؟ يَعْنِي الْكِرَاءَ؟ قَالَ: نَعَمْ.

٩٥- ( ) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: كُنَّا نَحْبَرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَصِيبُ مِنَ الْقَصْرِ<sup>(١)</sup> وَمِنْ كَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ فَلْيُخْرِثْهَا أَخَاهُ، وَإِلَّا فَلْيَدَعْهَا».

(١) قوله: «فَنَصِيبُ مِنَ الْقَصْرِ» هو بقاف مكسورة ثم صاد مهملة

لإطلاق حديث النهي عن كراء الأرض. وقال الشافعي وأبو حنيفة وكثيرون: تجوز إيجارها بالذهب والفضة وبالطعام والثياب وسائر الأشياء سواء كان من جنس ما يزرع فيها أم من غيره، ولكن لا تجوز إيجارها ما يخرج منها كالثلث والربع وهي: المخابرة، ولا يجوز أيضاً أن يشترط له زرع قطعة معينة. وقال ربيعة: يجوز بالذهب والفضة فقط. وقال مالك: يجوز بالذهب والفضة وغيرهما إلا الطعام. وقال أحمد وأبو يوسف وعبد بن الحسن وجماعة من المالكية وآخرون: تجوز إيجارها بالذهب والفضة وتجوز المزارعة والثلث والربع وغيرهما، وبهذا قال ابن شريح وابن خزيمة والخطابي وغيرهم من محققي أصحابنا وهو الراجح المختار وسنوضحه في باب المساقاة إن شاء الله تعالى.

فأما طائوس والحسن فقد ذكرنا حجتهم. وأما الشافعي وموافقه فاعتمدوا بصريح رواية رافع بن خديج وثابت بن الضحاك السابقين في جواز الإجارة بالذهب والفضة ونحوهما، وتناولوا أحاديث النهي تأويلين: أحدهما: حملها على إيجارها بما على الماذنات أو بزرع قطعة معينة أو بالثلث والربع ونحو ذلك كما فسره الرواة في هذه الأحاديث التي ذكرناها. والثاني حملها على كراهة التنزيه والإرشاد إلى إيجارها، كما نهى عن بيع الغرر نهى تنزيه بل يتواهمونه ونحو ذلك. وهذان التأويلان لا بد منهما أو من أحدهما للجمع بين الأحاديث، وقد أشار إلى هذا التأويل الثاني البخاري وغيره ومعناه عن ابن عباس والله أعلم.

٨٧- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ مَطَرِ بْنِ الرَّاقِ، عَنْ عَطَاءٍ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ.

٨٨- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْفَضْلِ، (لَقَبُهُ عَارِمٌ، وَهُوَ أَبُو النُّعْمَانِ السُّدُوسِيُّ)، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ ابْنِ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا مَطَرُ بْنُ الرَّاقِ، عَنْ عَطَاءٍ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا فَلْيَزْرِعْهَا أَخَاهُ».

٨٩- ( ) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا هِفْلُ بْنُ يَغْنِي ابْنِ زَيْدٍ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ لِرَجَالٍ فَضُولُ أَرْضِيَيْنَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ فَضْلُ أَرْضٍ فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَمْسِكْ أَرْضَهُ».

٩٠- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا مُعَلَّى ابْنُ مَنْصُورٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، أَخْبَرَنَا الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ بُكَيْرِ ابْنِ الْأَخْنَسِ، عَنْ عَطَاءٍ.

١٠١- ( ) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ حُمَيْدِ الْأَعْرَجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ عَتِيقٍ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ، عَنْ بَيْعِ الشَّيْئِ.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ مِثْلَهُ.

١٠٢- (١٥٤٤) حَدَّثَنَا حَسَنُ ابْنِ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِغْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَمْسِكْ أَرْضَهُ».

١٠٣- (١٥٣٦) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْخَلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، أَنَّ يَزِيدَ ابْنَ نَعِيمٍ أَخْبَرَهُ.

أَنَّ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى، عَنِ الْمُرَابَنَةِ وَالْحُقُولِ، فَقَالَ جَابِرُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ: الْمُرَابَنَةُ الثَّمَرُ بِالتَّمْرِ، وَالْحُقُولُ كِرَاءُ الْأَرْضِ.

١٠٤- (١٥٤٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَغُوثُ (بِغْيِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي)، عَنْ سُهَيْلِ ابْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ..

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ.

١٠٥- (١٥٤٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ ابْنِ أَنَسٍ، عَنْ دَاوُدَ ابْنِ الْحُصَيْنِ، أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ أَخْبَرَهُ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنِ الْمُرَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُرَابَنَةُ اشْتِرَاءُ الثَّمَرِ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ، وَالْمُحَاقَلَةُ كِرَاءُ الْأَرْضِ.

١٠٦- (١٥٤٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ (قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَادُ ابْنِ زَيْدٍ)، عَنْ عَمْرٍو، قَالَ:

سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنَّا لَا نَرَى بِالْخَيْرِ بَأْسًا<sup>(١)</sup>، حَتَّى كَانَ عَامُ أَوَّلِ، فَرَعِمَ رَافِعٌ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ.

سَاكِنَةٌ ثُمَّ رَأَى مَكْسُورَةً ثُمَّ يَأْءُ شَدِيدَةً عَلَى وَزْنِ الْقَبْطِيِّ هَكَذَا ضَبَطْنَاهُ وَكُنَّا ضَبَطَهُ الْجُمْهُورُ وَهُوَ الْمَشْهُورُ، قَالَ الْقَاضِي: هَكَذَا رَوَيْنَاهُ عَنْ أَكْثَرِهِمْ، وَعَنْ الطَّبْرِيِّ بَفَتْحِ الْقَافِ وَالرَّاءِ مَقْصُورٍ، وَعَنْ ابْنِ الْحَزَائِيِّ بضم القاف مَقْصُورٍ قَالَ: وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ وَهُوَ مَا بَقِيَ مِنَ الْحَبِّ فِي السَّنْبِلِ بَعْدَ الدِّيَاسِ، وَيُقَالُ لَهُ: الْقَصَارَةُ بضم القاف وهذا الاسم أشهر من القصري.

٩٦- ( ) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَأَحْمَدُ ابْنُ عِيْسَى، جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ.

قَالَ ابْنُ عِيْسَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي هِشَامُ ابْنُ سَعْدٍ، أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ حَدَّثَهُ، قَالَ:

سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كُنَّا فِي رَمَانَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَأْخُذُ الْأَرْضَ بِالثَّلَثِ أَوْ الرَّبِيعِ، بِالْمَادِيَانَةِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِغْهَا، فَإِنْ لَمْ يَزْرِغْهَا فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ لَمْ يَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَلْيَمْسِكْهَا».

٩٧- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو سُفْيَانَ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَهَبْهَا أَوْ لِيُعْرِهَا».

٩٨- ( ) وَحَدَّثَنِي حَبَّاجُ ابْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَابِ، حَدَّثَنَا عَمَّارُ ابْنُ رُزَيْقٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَلْيَزْرِغْهَا أَوْ فَلْيَزْرِغْهَا رَجُلًا».

٩٩- ( ) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ ابْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو (وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ)، أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَهُ، عَنِ النَّعْمَانِ ابْنِ أَبِي عِيَّاشٍ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ.

قَالَ بُكَيْرٌ: وَحَدَّثَنِي نَافِعٌ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنَّا نَكْرِي أَرْضَنَا ثُمَّ تَرَكْنَا ذَلِكَ حِينَ سَمِعْنَا حَدِيثَ رَافِعِ ابْنِ خَدِيجٍ.

١٠٠- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ بَيْعِ الْأَرْضِ الْبَيْضَاءِ مَسْتَبِينَ أَوْ ثَلَاثًا.



بِالْبَلَاطِ<sup>(١)</sup>، فَأَخْبَرَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ.

(١) قوله: «أَنَّاهُ بِالْبَلَاطِ» هو بفتح الباء مكان معروف بالمدينة مبلط بالحجارة وهو بقرب مسجد رسول الله ﷺ.

١١٠- ( ) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي خَلْفٍ وَحَجَّاجُ ابْنِ الشَّاعِرِ، قَالَا: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا ابْنُ عَدِيٍّ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدٍ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

أَنَّهُ أَتَى رَافِعًا، فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١١١- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ (بَغِي) ابْنِ حَسَنِ ابْنِ يَسَارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْجُرُ الْأَرْضَ، قَالَ: فَتَبَيَّ حَدِيثًا، عَنْ رَافِعِ ابْنِ خَدِيجٍ<sup>(١)</sup>، قَالَ: فَأَنْطَلَقَ بِي مَعَهُ إِلَيْهِ، قَالَ:

فَذَكَرَ، عَنْ بَعْضِ عُمُومَتِهِ، ذَكَرَ فِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ نَهَى، عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، قَالَ: فَتَرَكَهُ ابْنُ عُمَرَ فَلَمْ يَأْجُرْ.

(١) قوله: «عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْجُرُ الْأَرْضَ» حديثاً عن رافع بن خديج، فذكروا في آخره فتركه ابن عمر ولم يأخذه، هكذا هو في كثير من النسخ يأخذ بالحاء والدال من الأخذ، وفي كثير منها يأجر بالجيم المضمومة والراء في الموضعين، قال القاضي وصاحب المطالع: هذا هو المعروف لجمهور رواة صحيح مسلم، قال صاحب المطالع: والأول تصحيف، وفي بعض النسخ يؤاجر وهذا صحيح.

١١١- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ ابْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: فَحَدَّثَهُ، عَنْ بَعْضِ عُمُومَتِهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١١٢- ( ) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ شُعَيْبٍ ابْنُ اللَّيْثِ ابْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي عُقَيْلُ ابْنِ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُكْرِي أَرْضِيهِ<sup>(١)</sup>، حَتَّى بَلَغَهُ أَنَّ رَافِعَ ابْنَ خَدِيجٍ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ يَنْهَى، عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ فَقَالَ: يَا ابْنَ خَدِيجٍ! مَاذَا تَحَدَّثُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كِرَاءِ الْأَرْضِ؟ قَالَ رَافِعُ ابْنُ خَدِيجٍ لِعَبْدِ اللَّهِ:

سَمِعْتُ عُمِي (وَكُنَّا قَدْ شَهِدَا بَدْرًا) يُحَدِّثَانِ أَهْلَ الدَّارِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ، فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّ الْأَرْضَ تُكْرَى، ثُمَّ خَشِيَ عَبْدُ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا

(١) قوله: «كَانَا لَا نَرَى بِالْخَبَرِ بَأْسًا ضَبَطْنَاهُ بِكسر الحاء وفتحها والكسر اصح وأشهر، ولم يذكر الجوهرى وآخرون من أهل اللغة غيره، وحكى القاضي فيه الكسر والفتح والضم ورجح الكسر ثم الفتح وهو بمعنى: المخابرة.

١٠٧- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح).

وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ ابْنُ حُجْرٍ وَإِبْرَاهِيمُ ابْنُ دِينَارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ)، عَنْ أَيُّوبَ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ.

كُلُّهُمْ، عَنْ عَمْرٍو ابْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

وَرَزَّادٌ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَيْنَةَ: فَتَرَكْنَاهُ مِنْ أَجْلِهِ.

١٠٨- ( ) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ ابْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ:

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَقَدْ مَنَعَنَا رَافِعٌ نَفْعَ أَرْضِنَا.

١٠٩- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ ابْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ.

أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُكْرِي مَزَارِعَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي إِمَارَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ، وَصَدَرُوا مِنْ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ، حَتَّى بَلَغَهُ فِي آخِرِ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ، أَنَّ رَافِعَ ابْنَ خَدِيجٍ يُحَدِّثُ فِيهَا بَنِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَدَخَلَ عَلَيْهِ وَأَنَا مَعَهُ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى، عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ، فَتَرَكَهَا ابْنُ عُمَرَ بَعْدَ، وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْهَا، بَعْدَ، قَالَ:

زَعَمَ رَافِعُ ابْنُ خَدِيجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا.

١٠٩- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ (ح).

وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ ابْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

وَرَزَّادٌ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَلِيَّةَ: قَالَ: فَتَرَكَهَا ابْنُ عُمَرَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَكَانَ لَا يُكْرِيهَا.

١١٠- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ:

ذَهَبْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ إِلَى رَافِعِ ابْنِ خَدِيجٍ، حَتَّى أَتَاهُ



النَّجَاشِيُّ، مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ رَافِعٍ، أَنَّ ظَهْرَ بْنَ رَافِعٍ (وَهُوَ عَمُّهُ) قَالَ:

أَتَانِي ظَهْرٌ فَقَالَ: لَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ<sup>(١)</sup>، عَنْ أَمْرِ كَانَ بِنَا رَافِعًا، فَقُلْتُ: وَمَا ذَلِكَ؟ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهَرُ حَقٌّ، قَالَ: سَأَلَنِي كَيْفَ تَصْنَعُونَ بِمَحَاقِلِكُمْ؟ فَقُلْتُ: نَوَاجِرُهَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! عَلَى الرَّبِيعِ أَوْ الْأَوْسُقِ<sup>(٢)</sup> مِنَ التَّمْرِ أَوْ الشَّعِيرِ، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلُوا، أَرْزَعُوهَا، أَوْ أَرْزِعُوهَا، أَوْ امْسِكُوهَا».

(١) قوله: «عن أبي النجاشي عن رافع أن ظهر بن رافع وهو عمه قال: أتاني ظهر فقال: لقد نهى رسول الله ﷺ هكذا هو في جميع النسخ وهو صحيح وتقديره عن رافع أن ظهراً عمه حدثه بحديث قال رافع في بيان ذلك الحديث: أتاني ظهر فقال: لقد نهى رسول الله ﷺ، وهذا التقدير دل عليه فحوى الكلام، ووقع في بعض النسخ: أنبائي بدل أنبائي والصواب المستظم أنبائي من الإتيان.

(٢) قوله في هذا الحديث: «نَوَاجِرُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَى الرَّبِيعِ أَوْ الْأَوْسُقِ» هكذا هو في معظم النسخ الربيع وهو الساقية والنهر الصغير، وحكى القاضي عن رواية ابن مهران: الربيع بضم الراء وبجذف الياء وهو أيضاً صحيح.

١١٤- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي النَّجَاشِيِّ، عَنْ رَافِعٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا.

وَلَمْ يَذْكُرْ: عَنْ عَمِّهِ ظَهْرٍ.

#### ١٩- باب كراء الأرض بالذهب والورق

١١٥- (١٥٤٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ رَبِيعَةَ ابْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَنْظَلَةَ ابْنِ قَيْسٍ، أَنَّهُ سَأَلَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ، عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ؟ فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، قَالَ فَقُلْتُ: أِبِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ؟ فَقَالَ: أَمَّا بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ.

١١٦- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ رَبِيعَةَ ابْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي حَنْظَلَةُ ابْنُ قَيْسٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ:

سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ، عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالدَّهَبِ وَالْوَرَقِ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ، عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، عَلَى الْمَادْيَانَاتِ، وَأَقْبَالَ الْجَدَاوِلِ، وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلَمُ هَذَا، وَيَسْلَمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا، فَلَمْ

لَمْ يَكُنْ عَلِمُهُ، فَتَرَكَ كِرَاءَ الْأَرْضِ.

(١) قوله: «أن عبد الله بن عمر كان يكرى أرضيه» كذا في بعض النسخ أرضيه بفتح الراء وكسر الضاد على الجمع وفي بعضها أرضه على الأفراد وكلاهما صحيح.

#### ١٨- باب كراء الأرض بالطعام

١١٣- (١٥٤٨) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ)، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْلَى ابْنِ حَكِيمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ يَسَارٍ.

عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا لِمَحَاقِلِ الْأَرْضِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَكْرِيهَا بِالثُّلُثِ وَالرَّبِيعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى، فَجَاءَنَا ذَاتَ يَوْمٍ رَجُلٌ مِنْ عُمُومَتِي، فَقَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ أَمْرِ كَانَ لَنَا نَافِعًا، وَطَوَاعِيَّةَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَنْفَعُ لَنَا، نَهَانَا أَنْ نَحَاقِلَ بِالْأَرْضِ فَتَكْرِيهَا عَلَى الثُّلُثِ وَالرَّبِيعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى، وَأَمَرَ رَبَّ الْأَرْضِ أَنْ يَزْرَعَهَا أَوْ يَزْرِعَهَا، وَكَرِهَ كِرَاءَهَا، وَمَا سِوَى ذَلِكَ.

١١٣- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ يَعْلَى ابْنُ حَكِيمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ ابْنَ يَسَارٍ يُحَدِّثُ.

عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: كُنَّا لِمَحَاقِلِ الْأَرْضِ فَتَكْرِيهَا عَلَى الثُّلُثِ وَالرَّبِيعِ، ثُمَّ ذَكَرَ بِعَمَلِ حَدِيثِ ابْنِ عَلِيَّةَ.

١١٣- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ ابْنُ الْحَارِثِ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ.

كُلُّهُمْ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ يَعْلَى ابْنِ حَكِيمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

١١٣- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي جَرِيرُ ابْنُ حَارِثٍ، عَنْ يَعْلَى ابْنِ حَكِيمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

عَنْ رَافِعِ ابْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَلَمْ يَقُلْ: عَنْ بَعْضِ عُمُومَتِهِ.

١١٤- ( ) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ ابْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُسْنَرٍ، حَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ حَمَزَةَ، حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ أَبِي



يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءً إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ رُجِرَ عَنْهُ، فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ اللَّهُ ﷻ نَهَى عَنْهُ مَا فَعَلْتُهُ. مَضْمُونٌ، فَلَا بَأْسَ بِهِ.

١١٧- ( ) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ الزُّرْقِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ رَافِعَ بْنَ خَلِيدٍ يَقُولُ: كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا، قَالَ: كُنَّا نَكْرِي الْأَرْضَ عَلَى أَنْ لَنَا هَذِهِ وَلَهُمْ هَذِهِ، فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تُخْرِجْ هَذِهِ، فَتَهَانَا، عَنْ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْوَرِقُ فَلَمْ يَنْهَنَا..

(١) قوله: «أن مجاهدًا قال لطاوس: انطلق بنا إلى ابن رافع بن خديج فاسمع منه الحديث عن أبيه» روي: فاسمع بوصل الهمزة مجزومًا وبقطوعها مرفوعًا على الخبر وكلاهما صحيح والأول أجود.

(٢) قوله صلى الله عليه وسلم: «ياخذ عليها خرجًا» أي اجرة والله أعلم.

١١٧- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ.

جَمِيعًا، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

يَزْعُمُونَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى، عَنْ الْمُخَابَرَةِ، فَقَالَ: أَيُّ عَمْرُو!

أَخْبَرَنِي أَعْلَمُهُمْ بِذَلِكَ (يعني ابن عباس)، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا، إِنَّمَا قَالَ: «يَمْنَحُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرَ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرْجًا مَعْلُومًا».

١١٨- (١٥٤٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ، قَالَ:

سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ، عَنِ الْمَزَارَعَةِ؟ فَقَالَ:

أَخْبَرَنِي ثَابِتُ بْنُ الضُّحَّاكِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنِ الْمَزَارَعَةِ، وَفِي رِوَايَةٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَهَى عَنْهَا، وَقَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ مَعْقِلٍ، وَلَمْ يُسَمِّ عَبْدَ اللَّهِ.

١١٩- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

ابْنِ السَّائِبِ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَعْقِلٍ فَسَأَلْنَاهُ، عَنِ الْمَزَارَعَةِ؟ فَقَالَ:

رَعِمَ ثَابِتٌ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنِ الْمَزَارَعَةِ، وَأَمَرَ بِالْمُوَاجَرَةِ، وَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِهَا».

٢١- باب الْأَرْضِ تُمْنَحُ

١٢٠- (١٥٥٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ

ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرُو، أَنَّ مُجَاهِدًا قَالَ لَطَاوُسُ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَى

ابْنِ رَافِعٍ ابْنِ خَلِيدٍ، فَاسْمَعْ مِنْهُ الْحَدِيثَ، عَنْ أَبِيهِ (١)، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: إِنِّي وَاللَّهِ! لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّ رَسُولَ

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْنَحُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ

أَرْضَهُ خَيْرَ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا كَذًا وَكَذًا». (لشيء معلوم).

قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ الْحَقْلُ، وَهُوَ بِلِسَانِ الْأَنْصَارِ الْمُحَاقَلَةُ.

١٢٣- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ،  
 أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو،  
 عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ طَاوُسٍ.  
 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ  
 فَإِنَّهُ أَنْ يَمْنَحَهَا أَخَاهُ خَيْرٌ».